شرح مقدمة روضة الناظر المنطقية

لشيخ الإسلام أبي محمد موفق الدين
عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي
المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي.
الشهير بابن قدامة المقدسي
(المتوفى: ٦٢٠هـ)

لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى المنياوي
غفر الله له ولوالديه

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ/٢٠١١ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

رقم الإيداع بالمكتبة الشاملة ١٣ /٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبدُه ورسولُه.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾.

أما بعد...

فهذا شرح مختصر لمقدمة الإمام ابن قدامة المنطقية والتي ضمنها صدر كتابه الماتع "روضة الناظر وجنة المناظر" سطرتها لما لمست من أهمية دراسة هذا الفن لفهم علم أصول الفقه ولتنمية ملكة المناظرة بين أهل السنة وغيرهم من المتكلمين.

والله المستعان وعليه البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.،

تعريف المنطق [١]:

لغة: بمعنى الكلام، يقال: نَطَقَ الناطِقُ يَنْطِقُ نُطْقاً: تكلم. والمَنطِق: الكلام.[٢]

ويقال أنه مصدر ميمي من نطق، وهو خطأ، والصواب أنه اسم مكان ويطلق بالاشتراك على ثلاثة أمور:

١- الإدراكات الكلية (الكثيرة) (وهو غير مراد هنا).

٢- القوة العاقلة[٣] التي هي محل صدور الإدراكات وآلتها العقل.

٣- النطق (التلفظ) لأن هذه الإدراكات تظهر وتبرز بالنطق والتلفظ.

اصطلاحًا: واختلف العلماء هل هو علم في نفسه، أم آلة.

وبناء على القول الأول عُرِفَ بأنه: علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث ما يتوقف على ذلك. ويفسرون العلم بـ:

---

(١) مستفاد من شرح الشيخ أحمد الحازمي على شرح سلم الأخضري.

(٢) راجع المحكم، الصحاح، لسان العرب، تاج العروس: مادة (ن ط ق).

(٣) عرفها في دستور العلماء بأنها: (قوة في الإنسان يدرك بها الأمور التصورية والتصديقية، وتسمى العقل النظري، والقوة النظرية) وبعضهم يقول إنها النفس، وبعضهم يطلق عليها العقل تجوزا، وبعضهم الروح.

١- الإدراكات، فالعلم عند المناطقة إدراك المعاني مطلقا. ٢- وبعضهم يرى أنه يفسر بالقواعد والمسائل. ٣- وبعضهم يرى أنه يفسر بالملكة، وهي: هيئة راسخة في النفس.

واشتهر عند بعضهم أن الأولى أن العلوم في أسمائها هي حقائق عرفية، وحينئذ فإنه ينبغي إن أطلق الفن انصرف إلى هذه الأمور الثلاثة.

وبناء على القول الثاني: يعرف على أنه: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. الآلة: هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل( ) في وصول أثر الفاعل إليه كالمنشار للنجار فخرج بالأخير العلة المتوسطة كالأب بين الجد والابن فإنه واسطة بين فاعلها ومنفعلها لكن غير واسطة بينهما في وصول أثر العلة البعيدة إلى المعلول( ).

وسمي هذا العلم آلة؛ لأنه واسطة بين النفس العاقلة وبين المطالب الكسبية (الأمور المجهولة سواء أكانت تصورية أم كسبية) التي نريد التوصل إليها.

قانونية: قضية كلية يتعرف بها أحكام جزئيات الموضوع.

والمراد بالعصمة هنا معناها اللغوي من مطلق الحفظ، والمنع والوقاية، وليس المقصود المعنى الشرعي فهي خاصة بالأنبياء. وعلم المنطق ليس بعاصم، وإنما المعنى أنه يجب مراعاة القوانين ليصح التفكير.

الفكر لغة: حركة النفس في المعقولات.

اصطلاحا: ترتيب أمرين معلومين يتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي.

- وهل المنطق علم في نفسه أم آلة خلاف لفظي فهو علم في نفسه وآلة لغيره (أي إنه علم من العلوم المساعدة).

اسماؤه:

يطلق على هذا العلم: مدارك العقول، فن الميزان، فن النظر، الجدل، معيار العلوم، خادم العلوم، رئيس العلوم.

تتبع المنطق تاريخيا:

واضع علم المنطق هو الفيلسوف اليوناني أرسطو (توفي ٣٢٢ ق. م.) وقد أفاد من الأبحاث المنطقية التي قام بها أستاذ أستاذه سقراط الحكيم ثم أستاذه أفلاطون، فقد قام بصياغة هذه الصناعة الآلية، فقعَّد له، وحدَّد مصطلحاته، وهذَّب مباحثه، ورتَّب مسائله وفصوله، وجعله أوَّل العلوم الحكمية

(المُنْفَعِلَ يقال لما يقصدُ الفاعِلُ تاج العر وس مادة: ف ع ل.

(٥) انظر التعاريف للمط وي (ص/ ٤ ٨).

وفاتحته، فنُسب إليه المنطق نسبة صياغة وإظهار لاابتداء واختراع ؛ ولذلك أطلق عليه اتباعه من الصابئين الفلاسفة المبتدعين (المعلم الأول) ولقب بأمير الفلاسفة .

ثم بدأت ترجمة هذا العلم من اليونانية إلى العربية، ويقال أن أول من ترجم الكتب اليونانية إلى عربية هو :خالد بن يزيد بن معاوية (ت ٥٨هـ) كما ذكر السيوطي في كتابه (صون المنطق في الكلام عن فن المنطق والكلام)

– ثم من بعده حنين بن اسحاق (ت ٢٦٠ هـ)

– أما ثابت بن الليث الحراني (ت ٢٨٨هـ) فهو الذي هذب كتب ابن اسحاق(٦).

– ثم جاء الفارابي محمد بن محمد أبو نصر (ت ٣٣٩ هـ) فهذب هذا العلم وسمي بالمعلم الثاني.

– ثم جاء ابن سينا: أبو علي حسين بن عبدالله بن حسين (ت ٤٢٨هـ) فنقله عن الفارابي بعد ما ضاعت كتب الفارابي.

– قال الدكتور العروسي في "المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين" (ص/ ١٢) وما بعدها ما ملخصه: "ثم برز من نهج منهج الشافعية من يلقب بشيخ الأصوليين القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفي سنة ٤٠٣ هـ فألف كتابا كبيرا في أصول الفقه سماه التقريب والإرشاد، نهج فيه منهجا خالف فيه الشافعي، وخالف فيه من سبقه من أئمة الحنفية، وأعني بوجهة المخالفة أنه خلط مسائل الكلام بمسائل أصول الفقه... ولما كان بعض مسائل أصول الفقه تشترك مع بعض مسائل أصول الدين، كمسائل الأخبار، وحجية المتواتر، وأخبار الآحاد، ووقوع النسخ، ومسائل التكليف، كالأمر والنهي عن الشيء هل يقتضي الأمر والنهي عن ضدهما؟ والخلاف في جواز كون الأمر مشروطة ببقاء المأمور على صفات التكليف، وهل الأمر بالفعل يتعلق به حال حدوثه؟ ومسألة الاستطاعة، ومسألة تكليف ما لا يطاق، والمسائل المتعلقة بالإكراه وغيرها من مسائل الإجماع والقياس والاجتهاد. ولما كان الأمر

---

(٦) وقد ابتليت الأمة الإسلامية بتعريب كتب اليونان التي ابتدأ دخولها في العهد الأموي ولم توسع ولا انتشار حيث كان المشتغلون بالفلسفة اليونانية، المعجبون بالمنطق الأرسطي آحاد الناس على خفية من علماء أهل السنة والجماعة الذين حذَّروا منها لما تنطوي عليها من ملابسة العلوم الفلسفية المباينة للعقائد الصحيحة، إلاَّ أنها شاعت كتب اليونان في عهد الدولة العباسية، وعظم ذلك وقوي أيام المأمون لما أثاره من البدع، وكان حرصه على نشره والحث عليه أعظم من الاشتغال بعلوم الأوائل. قال السفاريني: "قال العلماء إن المأمون (ت:٢١٨ هـ) لما هادن بعض ملوك النصارى أظنه صاحب قبرص، طلب منه خزانة كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعة في بيت لا يظهر عليه أحد، فجمع الملك خواصه من ذوي الرأي واستشارهم في ذلك، فكلهم أشاروا بعدم تجهيزها إليه إلا مطران واحد فإنه قال: جهزها إليهم، فما دخلت هذه العلوم على دولة شرعية إلا أفسدتها أو وقعت بين علمائها، وحدثني من أثق به أن شيخ الإسلام ابن تيمية – روح الله روحه – كان يقول: ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولابد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها."

كذلك، استطاع كثير ممن شارك في علم الكلام أو كتب فيه أن يكتب في أصول الفقه؛ لأنه الميدان الذي ظهر فيه آراء المعتزلة، ولأنه الفن الذي يمكن فيه تقرير مذهب أبي الحسن الأشعري أو مذهب غيره.

فبرز في عصر الباقلاني من سلك هذا المسلك، فألف كل من الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم توفي سنة ٤١٨ هـ والأستاذ ابن فورك في أصول الفقه، وكلاهما من متكلمة الإثبات وممن رافق القاضي في الطلب. ثم جاء بعدهما أبو المعالي، فنهج ذات المنهج واقتفى الأثر في الأصلين، فكتابيه: "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد" و"الشامل في أصول الدين" يقارب في التبويب والمنهج كتاب "التمهيد" للقاضي الباقلاني، كما أن كتابه "البرهان في أصول الفقه" يشابه منهج القاضي في "التقريب" كما ينطق بذلك كتاب "التلخيص في أصول الفقه".

وأبو حامد الغزالي متأثر بشيخه أبي المعالي، ولذلك كان معظم مادته الكلامية من كلام شيخه في الإرشاد والشامل، ونهج منهج شيخه في تقرير مسائل أصول الفقه، ولم يأخذ بمذهبه في الأصول ولكنه سلك مسلك القاضي، ولهذا نصر مذهب الواقفة، وأخذ بقول تصويب المجتهدين.

ثم تتابع الأصوليون من المتكلمين أو المنتسبين إليهم كالقاضي البيضاوي وابن الحاجب والإسنوي –، وغيرهم ممن أغفلنا ذكرهم تفاوتوا في محاكاة القاضي في المنهج والمذهب قرباً وبعداً، وقد ذكر الغزالي أن من بعض الأسباب التي أكثر فيها بعض المصنفين في هذا العلم المسائل الكلامية، هو محبهم لصناعة الكلام وغلبة الكلام على طبائعهم، فميل المصنفين في أصول الفقه لعلم الكلام حملهم على أن يتجاوزوا حد هذا العلم، علم أصول الفقه، ويخلطوه بالكلام)..

ولم يشذ عن هذا المنهج إلا من اشتهر بالحديث أو الفقه كأبي الوليد الباجي فإنه لم يكن من المتكلمين وإن كان يتبع أبا الحسن في المعتقد فإنه صنف كتابه إحكام الفصول في أحكام الأصول ولم يسلك مسلك معاصره الباقلاني، ويكاد يخلو كتابه من الآراء الكلامية إلا ما ندر، وكذلك ابن السمعاني في قواطعه، فإنه كان محدثا وفقيها، ولهذا كان تأليفه من أبعد الكتب عن منهج المتكلمين، والصقها بأسلوب الفقهاء، وقد كثر نقده لمسلك المتكلمين في عدة مواضع من كتابه، وقبله ألف الفقيه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي التبصرة واللمع، وشرح اللمع على أسلوب أهل الفقه، وجرده من المسائل الكلامية إلا ما كان بيانا لخلافهم.

ولما تصدى هؤلاء المتكلمون للكتابة في أصول الفقه، لم يكتفوا أن خلطوها بعلم الكلام ومقدماته، بل أدخلوا فيها أمورا افتراضية كتعارض خبر ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم مع الكتاب، وكتخصيص عموم الكتاب للسنة، وكجواب الرسول صلى الله عليه وسلم للسائل بجواب أخص من سؤاله، وكتمثيلهم

في مسألة تكليف ما لا يطاق بالمستحيل لغيره وزعمهم أنه واقع في الشريعة. وكل هذه مسائل لا وقوع لها في الشريعة.

ثم إن المتكلمين يرون أن علم الكلام أساس في معرفة الأصول، بل قد يفهم من ثنايا كلام القاضي أنه يرى أن التبحر في فن الكلام شرط في استجماع أوصاف المجتهدين).

- قال أبو حامد الغزالي:" من لا يحيط بها (أي المقدمة المنطقية) فلا ثقة بعلومه أصلاً"( ) وتأثر بكلامه كثير من المتأخرين حتى أوجبوا تعلم المنطق وجعلوه من فروض الكفاية أو من شروط الاجتهاد( ).

٨

(قال الشيخ فركوس: (قال شيخ الإسلام في الفتاوى لابن تيمية:(٨/ ٢٣): "إننا لا نجد أحدًا من أهل الأرض حقق علمًا من العلوم وصار إمامًا بفضل المنطق، لا من العلوم الدينية ولا غيرها، فالأطباء والمهندسون وغيرهم يحققون ما يحققون من علومهم بغير صناعة المنطق، وقد صنف في الإسلام علوم النحو، والعروض، والفقه وأصوله، وغير ذلك، وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق، بل عامتهم كانوا قبل أن يعرف المنطق اليوناني" لذلك كان فرضه كمقدمة لمختلف العلوم لما في ذلك العلوم الشرعية مسلك عديم الفائدة، كثير المفاسد، ليس فيه إلاَّ تضييع الأزمان وإتعاب الأذهان، وكثرة الهذيان، ودعوى التحقيق بالكذب والبهتان، وفي معرض الجواب عن كتب المنطق ومدى صحة القول من اشترطها في تحصيل العلوم قال ابن تيمية- رحمه الله-:"... وأمَّا شرعًا فإنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطقَّ اليوناني على أهل العلم والإيمان، وأما في نفسه فبعضه حق، وبعضه باطل، والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يحتاج إليه، والقدر الذي يحتاج إليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به، والبليد لا ينتفع به، والذكي لا يحتاج إليه، ومضرته على من لم يكن خبيرًا بعلوم الأنبياء أكثر من نفعه، فإن فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء وكانت سبب نفاقهم وفساد علومهم، وقول من قال: إنه كله حق، لا قول باطل، بل في كلامهم في الحدِّ والصفات الذاتية والعرضية وأقسام القياس والبرهان وموارده من الفساد ما قد بيناه في غير الموضع.(وقد بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حق البيان في المصنفات المفيدة التالية:" الرد على المنطقيين" و" نقض المنطق" و "نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان" و" نقض تأسيس الجهمية" و" درء تعارض العقل والنقل" ...)

(ومن آثار جناية المنطق الأرسطي على الإسلام وأهله: ضعف توقير الكتاب والسنة في نفوس المعجبين بعلم المنطق اغترارًا بالأدلة العقلية الموزونة بميزان المنطق وتقديمها على أدلة الشرع، ولم تعد لأدلة الوحيين قيمة ذاتية إلاَّ على وجه الاستئناس بها والمعاضدة للأدلة العقلية عند التوافق معها، أمَّا في حالة التعارض فإن نصوص الوحي من الكتابَّ والسنة ترد ردًّا كليا بإلغاء مدلوليهما، وتأويلهما على وجه يتوافق -في زعمهم- مع العقل المشفوع بالمنطق لقطعيته وظنيتهما، والقطعي لا يعارضه الظني ولا يقاومه. الأمر الذي أدَّى إلى الاستغناء عن نصوص الوحيين بآراء الرجال وأقيسة المناطقة وهرطقات الفلاسفة وأبعدهم عن مقتضى وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهذه الأمة بما يكفل لها النجاة والهدى إذا اعتصمت بالكتاب والسنة، وتحاكمت إليهما في موارد النزاع، وتباعدت عن وجوه الضلالات والبدع.

حكم تعلم المنطق:

مقدمة لابد منها:

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوي (٩/٢٤٠): (ولا يجوز لعاقل أن يظن أنَّ الميزان العقلى الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه:

(أحدها) أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو قبل المسيح بثلاثمائة سنة فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن به.

(الثاني) أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ولم يسمع سلفا بذكر هذا المنطق اليوناني وإنما ظهر في الإسلام لما عربت الكتب الرومية في عهد دولة المأمون أو قريبا منها.

(الثالث) أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عرب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية ولا يقول القائل ليس فيه مما انفردوا به إلا اصطلاحات لفظية وإلا فالمعاني العقلية مشتركة بين الأمم فانه ليس الأمر كذلك بل فيه معاني كثيرة فاسدة [٩]...)

حكم تعلمه:

وقال الشيخ العثيمين – رحمه الله – في خاتمة شرحه للسفارينية (ص/٦٣٠): [العلماء اختلفوا فيه: ١ – فمنهم من حرمه، ٢ – ومنهم قال: ينبغي أن يُعلم، ٣ – ومنهم من فصَّل قال: الإنسان الذي عنده منعة لا يؤثر على عقيدته فإنه ينبغي أن يتعلمه ليحاج به قومه أي قوم المنطق ومن لم يكن كذلك فلا يتعلمه لأنه ضلالة، والصحيح: أنه لا يتعلمه مطلقاً؛ لأنه مضيعة وقت لكن إن اضطُّر إلى شيءٍ منه فليراجع ما اضطُّر إليه منه فقط ليكون تعلمه إياه كأكل الميتة متى يحل ؟ عند الضرورة، وبقدر الضرورة،فإن كان هناك اضطرار أخذ من علم المنطق ما يضطر إليه فقط أما أن يدرسه ويضيع وقته فيه فلا...][١].

---

(٩) قال الشيخ فركوس: ومن المفاسد الناتجة عن إدخال كتب اليونان في أصول الدين أن شوَّهت العقيدة السليمة بلوازم فاسدة، فيها تكذيب صريح للقرآن، وصحيح العقل، كالقول بقدم العالم لأن الإله لم يسبق العالم في الوَّجود الزمني وإن كان يسبقه في الوجود الفكري، مثلما تسبق المقدمة النتيجة في الوجود، ومن ضلالهم إنكار الصفات الثبوتية لله تعالى، ويصفونه بالسلوب المحض لأن الواحد لا يصدر عنه إلاَّ واحَّد، إذ لو صدر عنه اثنان لكان ذلك مخالفًا للوحدة، وبذلك نفوا أن يكون الله فاعلاً مختارًا، ومن مفاسد اعتقادهم إنكارهم للنبوات واعتبارها أمرًا مكتسبًا تستعدُّ له النفوس بأنواع الرياضات وليست النبوة– عندهم– هبة من الله ومنته على بعض عباده...

(١) وقد شرح الشيخ العثيمين – رحمه الله – خاتمة الدرة المضية وهي في المنطق. وهذه أجوبة الشيخ عن أسئلة متعلقة بذلك جاءت في خاتمة شرحه المشار إليه:

السؤال: قلنا أنه فائدة من علم المنطق ثم نحن ندرسه لأن فهل هذا للتمرين أم لأن المؤلف أتى به ؟

الجواب: ما دام المؤلف أتى لا بد ندرسه لئلا يقال درسنا العقيدة إلا آخرها.

وقد حمل كثير من العلماء هذا الخلاف على المنطق المشوب بعلم اليونان الفاسد.

قال ابن حجر الهيتمي في:"الفتاوى الفقهية الكبرى" (٤٩/١) وما بعدها: وأما الاشتغال بالفلسفة والمنطق فقد أفتى بتحريمه ابن الصلاح وشنع على المشتغل بهما وأطال في ذلك ، وفي أنه يجب على الإمام إخراج أهلهما من مدارس الإسلام وسجنهم وكفاية شرهم قال: وإن زعم أحدهم أنه غير معتقد لعقائدهم ، فإن يكذبه ، وأما استعمالات الاصطلاحات المنطقية في الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستشنعة ، وليس بها افتقار إلى المنطق أصلا ، وما يزعمه المنطقي للمنطق من الحد والبرهان فقعاقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن لا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية هذا حاصل شيء من كلامه ، وما ذكره في المنطق فمعارض بقول الغزالي في مقدمة المنطق في أول المستصفى: (هذه مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بمعلومه أصلا). وقوله في المنقذ من الضلال (وأما المنطقيات فلا يتعلق شيء منها في الدين نفيا ولا إثباتا ، بل وهو نظر في طرق الأدلة والمقاييس وشروط مقدمة البرهان وكيفية تركيبها وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبها ، وإن العلم ، إما تصور وسبيل معرفته الحد ، وإما تصديق وسبيل معرفته البرهان ، وليس في هذا ما ينبغي أن ينكر فإنه من قبيل ما يتمسك به المتكلمون ، وأهل النظر في الأدلة ، وإنما يفارقونهم في العبارات والاصطلاحات ، وبزيادة الاستقصاء في التفريعات والتشعيبات ، ومثال كلامهم فيه: إذا ثبت أن كل إنسان حيوان لزم منه أن بعض الحيوان إنسان ، وأن كل من ثبت أنه إنسان ثبت أنه حيوان ويعبرون عن هذا بأن الموجبة الكلية تستلزم موجبة جزئية ، وهذا حق لا شك فيه فكيف ينبغي أن يجحد وينكر ؟ على أنه لا تعلق له بمهمات الدين ثم متى أنكر مثل هذا لزم منه عند أهل المنطق سوء الاعتقاد في عقل المنكر بل في دينه الذي يزعم أن فيه إبطال مثل هذا) ا هـ. فتأمله تأملا خاليا عن التعصب تجده – رحمه الله – قد أوضح المحجة وأقام الحجة على أنه ليس فيه شيء مما ينكر ولا مما يجر إلى ما ينكر ، وعلى أنه ينفع في العلوم الشرعية كأصول الدين والفقه ، وقد أطلق الفقهاء أن ما ينفع في العلوم الشرعية محترم يحرم الاستنجاء به ، ويجب تعلمه وتعليمه على الكفاية كالطب والنحو والحساب والعروض ثم قال بعضهم كالإسنوي بعد ذلك بسطرين: (إن المنطق غير محترم فعلمنا أن مراده المنطق الذي لا ينفع في العلوم الشرعية أو الذي يعود منه ضرر على الدين ، وهذا نوع من منطق الفلاسفة الأول يبحثون فيه عن نحو ما ذكره الغزالي ثم يدرجون فيه البحث عن حال الموجودات وكيفية تراكيبها ومفاهيمها وأعراضها وغير ذلك مما يخالفون فيه علماء الإسلام حتى انتصبوا لهم ، وردوا جميع مقالاتهم الفظيعة الشنيعة ، فمثل هذا الفن من المنطق هو الذي يحرم الاشتغال به. وعليه يحمل كلام ابن الصلاح ،

السؤال: إ ن فيه فائدة من الدليل العقلي ؟

الجواب: فيها تمرين ليس فيه شك العقل فيه، لكن هناك معلومات أهم منه.

ويدل لذلك قوله فيما مر عنه: (كفاية شرهم) ، وقوله: (وإن زعم أحدهم أنه غير معتقد لعقائدهم فإن يكذبه) فعلمنا أن كلامه في منطق له شر وله أهل يعتقدون خلاف عقائد المسلمين , وهو النوع الذي ذكرته لا غير ، وأما المنطق المتعارف الآن بين أيدي أكابر علماء أهل السنة فليس فيه شيء مما ينكر ولا شيء من عقائد المتفلسفين ، بل هو علم نظري يحتاج لمزيد رياضة وتأمل يستعان به على التحرز عن الخطإ في الفكر ما أمكن فمعاذ الله أن ينكر ذلك ابن الصلاح ولا أدون منه وإنما وقع التشنيع عليه من جماعة من المتأخرين ; لأنهم جهلوه فعادوه كما قيل: (من جهل شيئا عاداه) وكفى به نافعا في الدين أنه لا يمكن أن ترد شبهة من شبه الفلاسفة وغيرهم من الفرق إلا بمراعاته ومراعاة قواعده وكفى الجاهل به أنه لا يقدر على التفوه مع الفلسفي وغيره العارف به ببنت شفة بل يصير نحو الفلسفي يلحن بحجته ، وذلك الجاهل به وإن كان من العلماء الأكابر ساكتا لا يحير جوابا ولقد أحسن القرافي من أئمة المالكية وأجاد حيث جعله شرطا من شرائط الاجتهاد وأن المجتهد متى جهله سلب عنه اسم الاجتهاد فقال في بحث شروط الاجتهاد) :يشترط معرفة شرائط الحد والبرهان على الإطلاق ، فمن عرفهما استضاء بهما ؛ لأن الحدود هي التي تضبط الحقائق التصورية فمن علم ضابط شيء استضاء به ، فأي محل وجده ينطبق عليه علم أنه تلك الحقيقة وما لا فلا ، وهو معنى قول بعض الفضلاء إذا اختلفتم في الحقائق فحكموا الحدود ، والمجتهد يحتاج في كل حكم لذلك الذي يجتهد فيه إن كان حقيقة بسيطة – فلا يضبطها إلا الحد ، وإن كان تصديقا ببعض الأمور الشرعية – فكل تصديق مفتقر لتصورين فيحتاج في معرفتهما لضابطهما ، فهو محتاج للحد كيف اتجه في اجتهاده ، وشرائطه معلومة في علم المنطق ، وهو وجوب الاطراد والانعكاس ، وأن لا يحد بالأخفى ولا بالمساوي في الخفاء ، ولا بما لا يعرف المحدود إلا بعد معرفته وأن لا يأتي باللفظ المجمل ، ولا بالمجاز البعيد وأن يقدم الأعم على الأخص ، وأما شرائط البرهان فيحتاج إليها ؛ لأن المجتهد لا بد له من دليل يدله على الحكم قطعي أو ظني , وكل دليل فله شروط محررة في علم المنطق من أخطأ شرطا منها فسد عليه الدليل ، وهو يعتقده صحيحا ، وتلك الشروط تختلف بحسب موارد الأدلة وضروب الأشكال القياسية وبسط ذلك علم المنطق ، فيكون المنطق شرطا في منصب الاجتهاد فلا يمكن حينئذ أن يقال :الاشتغال به منهي عنه أو أن العلماء المتقدمين كالشافعي ومالك لم يكونوا عالمين به فإن ذلك يقدح في حصول منصب الاجتهاد لهم ، نعم هذه العبارات الخاصة والاصطلاحات المعينة في زماننا لا يشترط معرفتها ، بل معرفة معانيها فقط ا هـ. فتأمل هذا الكلام الجليل من هذا الإمام الجليل – تجده قد أشفى العي وأزال الغي ، وناهيك بالسبكي جلالة حيث قال: (ينبغي أن يقدم على الاشتغال فيه الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه حتى يتروى منها ويرسخ في ذهنه الاعتقادات الصحيحة ، ويعلم من نفسه صحة الذهن بحيث لا تروج عنده الشبهة على الدليل ، فإذا وجد شيخا ناصحا دينا حسن العقيدة جاز له الاشتغال بالمنطق

وينتفع به ويعينه على العلوم الإسلامية ، وهو من أحسن العلوم , وأنفعها في كل بحث ، ومن قال أنه كفر أو حرام فهو جاهل فإنه علم عقلي محض كالحساب , غير أن الحساب لا يجر إلى فساد وليس مقدمة لعلم آخر فيه مفسدة ، والمنطق من اقتصر عليه ولم تصبه سابقة صحيحة خشي عليه التزندق أو التغلغل باعتقاد فلسفي من حيث يشعر أو لا يشعر ، قال: وفصل القول فيه أنه كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ويقطع به آخر الطريق ا. هـ. بتأمله تجده نصا فيما قدمته من أن المنطق قسمان: قسم: منه لا يخشى على المشتغل به شيء مما ذكره ، والقسم الآخر: وهو المدرج فيه كثير من العقائد الفلسفية لا يجوز الخوض فيه إلا لمن أتقن ما ذكره ووجد شيخا بالصفة التي ذكرها , فهذا يجوز له الاشتغال حتى بهذا القسم لأنه يؤمن عليه إذا وجدت فيه هذه الشروط الميل إلى ما فيه من الشبه الفاسدة ، ولقد اشتغل بهذا القسم كثير من فحول الإسلام حتى أحكموه وتمكنوا به من تمام الرد على الفلاسفة وتزييف مقالاتهم الباطلة ، وتأمل تجهيله لمن قال: إنه حرام يعرض بذلك لابن الصلاح ، لكن إذا حمل كلام ابن الصلاح على ما قدمته اتجه على أنه بان لك من كلام السبكي أنه يجوز الاشتغال بهذا النوع أيضا بشرطه السابق"انتهى كلامه رحمه الله.

قال العلامة الشنقيطي – رحمه الله – حمل محل النزاع في هذا الخلاف، ونحوه على المنطق المشوب بعلم اليونان حيث قال في مذكرة آداب البحث والمناظرة: [(.. ومن المعلوم أنّ المقدمات التي تتركب منها الأدلة التي يحتج بها كل واحدٍ من المتناظرين إنما توجه الحجة بها منتظمة على صورة (القياس المنطقي).

ومن أجل ذلك كان فن (آداب البحث والمناظرة) يتوقف فهمه كما ينبغي على فهم ما لابد منه من فن (المنطق)؛ لأنّ توجيه السائل المنع على المقدمة الصغرى أو الكبرى مثلاً أو القدح في الدليل بعدم تكرار الحد الأوسط أو باختلال شرط من شروط الإنتاج ونحو ذلك لا يفهمه من لا إلمام له بفن (المنطق).

وكانت الجامعة قد أسندت إلينا تدريس فن آداب البحث والمناظرة، وكان لا بد من وضع مذكرة تمكن طلاّب الفن من مقصودهم فوضعنا هذه المذكرة وبدأناها بإيضاح القواعد التي لا بد منها من فن (المنطق) لآداب البحث والمناظرة واقتصرنا فيها على المهم الذي لا بد منه للمناظرة، وجئنا بتلك (الأصول المنطقية) خالصة من شوائب الشبه الفلسفية؛ فيها النفع الذي لا يخالطه ضرر البتة لأنها من الذي خلّصه علماء الإسلام من شوائب الفلسفة كما قال العلاّمة شيخ مشايخنا وابن عمنا المختار بن بونة شارح الألفية والجامع معها ألفية أُخرى من نظمه تكميلاً للفائدة في نظمه في فن (المنطق):

{ فإن تقل حرّمه النواوى وابن الصلاح والسيوطي الراوي

قلتُ نرى الأقوال ذي المخالفة محلّها ما صنف الفلاسفة

أمّا الذي خلّصه من أسلما لا بد أن يُعلم عند العلماء }

وأ مّا قول الأخضري في (سلّمه):

(فابن الصلاح والنواوي حرما وقال قوم ينبغي أن يعلما

والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القريحة

ممارس السنة و الكتاب ليهتدي به إلى الصواب)

فمحلّه: المنطق المشوب بكلام الفلاسفة الباطل..

ومن المعلوم أنّ فن المنطق منذ ترجم من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية في أيام المأمون كانت جميع المؤلفات توجد فيها عبارات واصطلاحات منطقية لا يفهمها إلاّ من له إلمام به، ولا يفهم الرد على المنطقيين في ما جاؤا به من الباطل إلاّ من له إلمام بفن المنطق.

وقد يعين على رد الشبه التي جاء بها المتكلمون في أقيسة منطقية فزعموا أنّ العقل يمنع بسببها كثير من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة؛ لأنّ أكبر سبب لإفحام المبطل أن تكون الحجة عليه من جنس ما يحتج به وأن تكون مركبة من مقدمات على الهيئة التي يعترف الخصم المبطل بصحة إنتاجها.

ولا شك أنّ (المنطق) لو لم يُترجم إلى العربية ولم يتعلمه المسلمون لكان دينهم وعقيدتهم في غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح؛ ولكنه لمّا تُرجم وتُعلم وصارت أقيسته هي الطريقة الوحيدة لنفي بعض صفات الله الثابتة في الوحيين، كان ينبغي لعلماء المسلمين أن يتعلموه وينظروا فيه ليردوا حجج المبطلين بجنس ما استدلوا به على نفيهم لبعض الصفات؛ لأنّ إفحامهم بنفس أدلتهم أدعى لانقطاعهم وإلزامهم الحق.

واعلم أنّ نفس (القياس المنطقي) في حد ذاته صحيح النتائج إنْ ركبت مقدماته على الوجه الصحيح صورة ومادة، مع شروط إنتاجه فهو قطعي الصحة وإنما يعتريه الخلل من جهة الناظر فيه، فيغلط، فيظن هذا الأمر لازماً لهذا مثلاً، فيستدل بنفي ذلك اللازم في زعمه على نفي ذلك الملزوم مع أنه لا ملازمة بينهما في نفس الأمر البتة.

ومن أجل غلطه في ذلك تخرج النتيجة مخالفة للوحي الصحيح لغلط المستدل. ولو كان استعماله للقياس المنطقي على الوجه الصحيح لكانت نتيجته مطابقة للوحي بلا شك، لأنّ العقل الصحيح لا يخالف النقل الصريح ...) أ.هـ]

تنبيه: قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (١/ ١٠٠): "وأما المقدمة المنطقية فقد بين الشيخ أبو حامد أنها لا تختص بعلم الأصول، بل هي آلة لكل علم، وإنما هي في أصول الفقه كالعلاوة ألحقها بعض من غلب عليه الكلام به لشدة الفهم له، والفطام عن المألوف شديد، ولذلك كل من غلب

عليه علم وألفه، مزج به سائر علومه، يعرف ذلك باستقراء تصانيف الناس، وبهذا تبين أن الشيخ أبا محمد كان في كتابه متابعا لأبي حامد؛ لأن الشيخ أبا محمد لم يكن متكلما ولا منطقيا حتى يقال: غلب عليه علمه المألوف، فلما ألحق المقدمة بكتابه، دل على أن ذلك لمحض المتابعة، وقد أخبرنا الثقات أن الشيخ إسحاق العلثي عاتب أبا محمد في إلحاقه هذه المقدمة، وأنكر عليه، فأسقطها من «الروضة» بعد أن انتشرت بين الناس فلهذا توجد في نسخة دون نسخة".

قال ابن قدامة – رحمه الله – في المقدمة المنطقية التي ذكرها في مقدمة روضة الناظر: (اعلم أن مدارك العقول تنحصر في الحد والبرهان وذلك لأن إدراك العلوم على ضربين:

إدراك الذوات المفردة كعلمك بمعنى العالم والحادث والقديم.

والثاني إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض نفيا أو إثباتا. فإنك تعلم أولا معنى العالم والحادث والقديم مفردا ثم تنسب مفردا إلى مفرد فتنسب الحادث إلى العالم بالإثبات فتقول العالم حادث وتنسب للقديم إليه بالنفي فتقول العالم ليس بقديم.

والضرب الأول يستحيل التصديق والتكذيب فيه إذ لا يتطرق إلا إلى خبر وأقل ما يتركب منه الخبر مفردان.

والضرب الثاني يتطرق إليه التصديق والتكذيب.

وقد سمي قوم الضرب الأول تصورا والثاني تصديقا وسمي آخرون الأول معرفة والثاني علما وسمي النحويون الأول مفردا والثاني جملة.

وينبغي أن يعرف البسيط قبل مركبه فإن من لا يعرف المفرد كيف يعرف المركب ومن لا يعرف معنى العالم والحادث كيف يعرف أن العالم حادث.

ومعرفة المفردات قسمان أولي وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب كالموجود والشيء، ومطلوب وهو الذي يدل اسمه منه على أمر جملي غير مفصل.

الثاني قسمان أيضا أولي كالضروريات ومطلوب كالنظريات فالمطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد والمطلوب من العلم لا يقتنص إلا بالبرهان فذلك قلنا مدارك العقول تنحصر فيهما).

وكلامه فيه مسائل:

المسألة الأولى– قوله: (مدارك العقول) **مدارك**: جمع مدرك والمدرك: مأخوذ من أدرك الشيء إذا أحاط به، وانتهى إلى العلم به.

والإدراك اصطلاحا: وصول النفس للمعنى بتمامه.

العقول: جمع عقل والعقل في اللغة: المنع.

والعقل اصطلاحا: قال الدكتور النملة في "شرح الروضة" (١/١٣٦): (آلة التمييز والإدراك، وهو قول الإمام الشافعي في الرسالة، وقيل: العقل غريزة يتوصل بها إلى المعرفة. وهو قول الإمام أحمد...).

المسألة الثانية – قال الدكتور النملة "شرح الروضة" (١/١٤٤): اختلف العلماء في تسمية الضربين على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول– أن اسم الضرب الأول– وهو معرفة الذوات المفردة فقط– تصور، واسم الضرب الثاني– وهو معرفة نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض– تصديق. وهذه تسمية أهل المنطق لذلك تجدهم يقولون: "العلم إما تصور أو تصديق".

قلتُ: سموا الضرب الأول تصورا؛ لأنه لم يحصل سوى صورة الشيء في الذهن فأخذ من الصورة حيث حصلت صورة الشيء في الذهن. وسموا الضرب الثاني تصديقاَ؛ لأن فيه حكماً يصدق فيه أو يكذب.

فإن قلتَ: لماذا سموا الضرب الثاني بالتصديق مع احتمال الكذب؟ قلتُ: سمي بأشرف لازمي الحكم في النسبة.

المذهب الثاني– أن اسم الضرب الأول معرفة، واسم الضرب الثاني علماً وذلك تأسيا بقول النحاة: المعرفة تتعدى إلى مفعولِ واحدِ حيث تقول: "عرفت زيداً، والظن يتعدى إلى مفعولين فتقول: "ظننت زيداَ عالماَ، ولكن لا تقول: "ظننت زيداَ، ولا تقول: "ظننت عالماً، والعلم من باب الظن فتقول: علمت زيداً عدلاً.

المذهب الثالث– أن اسم الضرب الأول مفرد، واسم الضرب الثاني جملة وهذا ذهب إليه النحويون حيث إن قولنا في الضرب الأول: لا بد من معرفة العالم، والجسم، والإنسان، مفردة دون نسبة يدل على تلك التسمية.

أما قولنا في الضرب الثاني: "الجسم متحرك، و"الإنسان حيوان، و"العالم حادث، فقد ظهر لك أن كلاً من تلك الأمثلة مفردان أنظم أحدهما إلى الآخر، أحدهما صفة والآخر موصوف، فأصبح كل واحد منها جملة مفيدة.

المسألة الثالثة–

قال الدكتور النملة "شرح الروضة" (١/١٤٦): (كل تصديق متضمن لعدة تصورات: تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به من حيث هما، وتصور نسبة أحدهما إلى الآخر فالحكم يكون تصورا رابعا؛ لأنه تصور تلك النسبة هل هي موجبة أو تصورها منفية.

فمثلاً إذا قلنا: "زيد قائم" فقد اشتمل قولنا على تصورات أربعة:

١- تصور الموضوع وهو زيد. ٢- تصور المحمول وهو قائم.

٣- تصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع أي: تصور قيام زيد.

٤- تصور وقوع القيام من زيد.

فالتصديق هو: التصورات الأربعة، وعلى هذا يكون التصديق مركبا من الحكم والتصورات الثلاثة باعتبارها أجزاء له، هذا ما ذهب إليه الرازي. أما عند الحكماء فإن التصور الرابع يسمى تصديقاَ، والثلاثة قبله شروط له).

توطئة وتعاريف قبل الكلام على أقسام الحد( )[١]:

تنقسم المفردات التصورية الواقعة في الذهن إلى قسمين:

القسم الأول- الجزئيات. القسم الثاني: الكليّات.

ولكي نعرف الجزئيات والكليات لا بد أن نعرف ما هو الجزئي وما هو الكلى أولاً، ثم ننتقل إلى بيان الكليات وأقسامها، وما يلحقها من بيان الجزئيات.

أما **الجزئي**- فهو كل مفهوم ذهني يمتنع فرض صدقه على أكثر من فرد واحد بعينه. ويدل على الجزئي في الكلام الاسم العَلَم وما هو في قوته نحو: سعيد - خالد- صالح- فالاسم العلم موضوع لفرد بعينه، ومع تخصيص الوضع له بالفرد المعين لا يتصور الفكر جواز إطلاقه على فرد آخر مهما كان مماثلا له؛ لأن العَلم لم يوضع له إلا لتمييزه عن كل فرد سواه.

وحينما يشترك جزئيان في اسم علم واحد فإن لكل منهما اسما خُصص له بالوضع غير اسم الأخر، فهما في الحقيقة عَلَمان لا علمٌ واحد، ولو تشابها في اللفظ؛ لأن من سمّاهما لم يضع في الأصل اسما واحدا إذا أطلق فُهم منه هذا أو هذا، وإنما وضع لهذا اسمه الخاص به، ولهذا اسمه الخاص به، وصادف تشابه الاسمين في اللفظ.

وأما **الكلي**- فهو كل مفهوم ذهني لا يمنع تصوُّرُه من وقوع الشركة فيه، وإن كان لا يصدق في الواقع إلا على فرد واحد فقط، أو لا يوجد منه في الواقع أي فرد. كالإنسان والحيوان والرجل والمرأة والأسد ونحو ذلك. فإنك إذ تعقلت معنى الإنسان لم يمنعك تعقله من وقوع الشركة فيه، فهو قدر مشترك يشترك فيه عمرو وزيد وخالد وهكذا في باقي الأمثلة. وإن شئت قلت في حدّ الكلي هو المفرد الذي لا يمنع تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة على أفراد كثيرة والمراد بحمل

---

(١) انظر: أداب البحث والمناظرة للشنقيطي(١/ ١٨) وما بعدها، وضوابط المعرفة للميداني (ص/ ٣٠)، وما بعدها.

المواطأة هو حمله عليها بنفسه من غير احتياج إلى اشتقاق أو إضافة، فالإنسان مثلاً إذا تعقلت مدلوله لم يمنعك ذلك من حمله حمل مواطأة على كثيرين، كأن تقول زيد إنسان وعمرو إنسان، وخالد إنسان، وهكذا وكذلك الحيوان لا يمنعك تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة على كثيرين كقولك: الإنسان حيوان والفرس حيوان والجمل حيوان وهكذا. أما إن كان لا يمكن حمله عليها حمل مواطأة، بل حمل اشتقاق أو إضافة فليس كلياً لها فليس العلم مثلا كلياً بالنسبة إلى الأشخاص العلماء؛ لأنك لا تقول: مالك علم. والشافعي علم، وإنما يصح في ذلك الحمل بالاشتقاق كقولك: مالك عالم والشافعي عالم أو الإضافة كقولك: مالك ذو علم، والشافعي ذو علم. فالعلم كلي بالنسبة إلى الفنون؛ لأنك تقول: النحو علم، والفقه علم، والتوحيد علم. وهكذا لأنه يحمل عليها حمل مواطأة وليس العلم كلياً بالنسبة إلى الأشخاص المتصفين به كما بينا.

وتقريب الكلي للذهن: أنه هو المشترك بين اثنين فصاعداً.

تقسيمات الجزئي والكلي:

@@ **الجزئي:** ينقسم إلى جزئي حقيقي، وجزئي إضافي.

أما الجزئي الحقيقي فهو العَلَم ويلحق به ما جرى مجراه عند من يقول به، وهو الإشارة والضمير. والموصول على قول من يقول إنها جزئية.

وأما الجزئي الإضافي: فهو كل كلي مندرج في كلي أعم منه فالإنسان مثلا كلي بالنسبة إلى زيد، وعمرو. وجزئي إضافي بالنسبة إلى الحيوان، لأن الحيوان ينقسم إلى إنسان وغير إنسان كالفرس مثلاً. فالإنسان فرد من أفراد الحيوان. فهو جزئي بإضافته إليه، وهكذا الحيوان فانه كلي بالنسبة إلى الإنسان والفرس مثلاً، وجزئي إضافي بالنسبة إلى النامي. لأن النامي منه ما هو حيوان، ومنه ما ليس بحيوان كالنبات. والنامي هو الذي يكبر تدريجيا وقس على ذلك.

@@ **الكلي** ينقسم باعتبار استواء معناه في أفراده، وتفاوته فيها إلى: متواطئ ومشكك.

المتواطئ: فالمتواطئ هو الكلي الذي استوت أفراده في معناه كالإنسان والرجل والمرأة فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستوية في جميع الأفراد وإنما التفاضل بينهم بأمور أخر زائدة على مطلق الماهية.

المشكك: والمشكك هو الكلي الذي تتفاوت أفراده في معناه بالقوة والضعف مثلاً كالنور والبياض، فالنور في الشمس أقوى منه في السراج، والبياض في الثلج أقوى منه في العاج وهكذا.

وينقسم الكلي: أيضاً باعتبار تعدد مسماه وعدم تعدده إلى مشترك ومنفرد.

المشترك: فإن كان له مسميان فصاعداً يسمى بكل منهما بوضع خاص فهو المشترك كالعين الباصرة، والجارية، والقرء: للطهر والحيض. وهكذا.

المنفرد: وإن كان مسماه واحداً فهو المنفرد كالإنسان والحيوان فإن الحقيقة الذهنية التي هي مسمى اللفظ واحدة وإنما التعدد في الأفراد الخارجية كما تقدم.

وينقسم الكلي باعتبار وجود أفراده في الخارج، وعدم وجودها فيه إلى ستة؛ لأنه إما أَلا يوجد منه في الخارج فرد أصلاً أو يوجد منه فرد واحد، أو توجد منه أفراد كثيرة. وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى قسمين فالمجموع ستة:

الأول – كلي لم يوجد من أفراده فرد واحد في الخارج، مع أن وجود فرد منها مستحيل عقلاً كجمع الضدين.

الثاني – كلي لم يوجد من أفراده فرد في الخارج مع جواز وجوده عقلاً كبحر من زئبق وجبل من ياقوت.

الثالث – كلي وجد منه فرد واحد مع استحالة وجود غيره من الأفراد عقلاً، كإله، فإنه كلي، ولذا لم يمنع العرب تعقل مدلوله من قبول الشركة كما ذكر الله عنهم في قوله: { أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب }. إلا إن هذا الكلي الذي هو الإله دل العقل الصحيح والكتاب والسنة والإجماع على أنه لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو خالق السموات والأرض جل وعلا، إذ لا معبود بالحق موجوداً يستحق العبادة إلا هو وحده جل وعلا. فكل معبود سواه عبادته كفر ووبال على صاحبها يخلد بسببها في النار، فهو ليس بمعبود بحق ولا بشريك حقاً. كما قال تعالى: { وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون }. فإن قيل: المعبودات من دون الله من أنواع الطواغيت قد وجدت بكثرة.

فالجواب أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً فهي ليست بمعبودات ولكن الكفار افتروا ذلك على الله واختلقوه كذباً من تلقاء أنفسهم بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير أنهم شركاء له سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

الرابع – كلي وجد منه فرد واحد مع جواز وجود غيره من الأفراد عقلاً، كشمس فإن الشمس التي هي الكوكب النهاري لا يمنع تعقل مدلولها من وقوع الشركة إلا أن هذا الكلي لم يوجد منه إلا فرد واحد، وهو هذه الشمس المعروفة مع إمكان أن يكثر الله من أفراد الشموس، كما أكثر من أفراد النجوم حتى تتشعشع الدنيا نوراً، ويحترق العالم من شدة حر تلك الشموس الكثيرة.

الخامس – كلي وجدت منه أفراد كثيرة لكنها متناهية، كالإنسان والحيوان.

السادس – كلي وجدت منه أفراد كثيرة غير متناهية، كنعيم الجنة وكالعدد.

@@ **الكل والجزء:**

@ قال الشنقيطي في آداب البحث والمناظرة (١/٢٣، ٢٦):

"الكل في الاصطلاح هو: ما تركب من جزئين فصاعداً، وضابطه أن الحكم عليه بالمحمول( ) إنما يقع على مجموعه لا على جميعه. وإيضاحه: أن الحكم يقع عليه في حال كونه مجتمعاً، فإذا فرضت تفرقة أجزائه لم يتبع الحكم كل واحد فيها بانفراده وإنما يقع عليها مجموعة. ومثاله: قوله تعالى: { ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية }؛ لأن الحكم على الثمانية بحمل العرش هو على مجموعها لا على جميعها إذ لو كان على جميعها لكان كل واحد من الثمانية مستقلاً بحمل العرش وحده، والواقع أن الحامل للعرش هو مجموع الثمانية، فلو فرضت تفرقة الثمانية لم يتبع الحكم بحمل العرش كل واحد منهم.

الجزء:

وأما الجزء فهو ما تركب منه ومن غيره كل. كالمسامير بالنسبة إلى الكرسي، وكالخشب بالنسبة إليه، وكالجذع بالنسبة إلى الشجرة، والأغصان بالنسبة إليها.

وقال (ص/٢٥): وأما الفرق بين الكل والكلي فمن جهتين:

الجهة الأولى: الكلي لا يمنع تعقل مدلوله من حمله على كثيرين حمل مواطأة فيجوز حمل الكلي على كل فرد من أفراده حمل مواطأة كقولك: عمرو إنسان، وخالد إنسان إلخ فالإنسان كلي وقد صح حمله على كل فرد من أفراده حمل مواطأة.

وأما الكل فلا يجوز حمله على جزء من أجزائه حمل مواطأة بل حمل إضافة أو اشتقاق، فالكرسي مثلا كل مركب من خشب ومسامير، فلا يجوز أن تقول الكرسي مسمار، ولا أن تقول الكرسي خشب، ولكن يصح حمله على أجزائه بالإضافة والاشتقاق، فالإضافة كأن تقول الكرسي ذو مسامير، والاشتقاق كقولك: الكرسي مسمر، وكالشجرة فإنها كل مركب من جذوع وأغصان فلا يقال: الشجرة جذوع ولا الشجرة أغصان، وإنما يقال: الشجرة ذات جذوع وذات أغصان مثلاً.

الجهة الثانية: أن الكلي يجوز تقسيمه إلى جزئياته كأن تقول: الحيوان إما إنسان وإما فرس، وإما بغل وإما حمار إلخ. بخلاف الكل فلا يجوز تقسيمه إلى أجزائه بأداة التقسيم. فلا يصح أن يقال: الكرسي إما خشب وإما مسامير – ولا أن يقال: الشجرة إما جذوع وإما أغصان،

---

(١) أي المحكوم به.

وإنما يجوز حمل الكل على أجزائه حمل مواطأة مع العطف خاصة أعني عطف بعض أجزائه على بعضها كقولك: الكرسي مسامير وخشب، والشجرة جذوع وأغصان.

قال الشيخ الميداني في ضوبط لمعرفة (ص/٣٩) وما بعدها: (وقد استقرأ علماء هذا الفن الكليات فوجدوا أنها تقع في خمسة أقسام، وهي:

١- الجنس. ٢- النوع. ٣- الفصل.

٤- الخاصة. وتُسمّى أيضا (عرضا خاصّاً). ٥- العرض العام.

وشرحها فيما يلي:

١- **الجنس**: هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد مختلف في الحقيقة. مثاله: حيوان، فهو كلي يتناول الإنسان والفرس والغزال وسائر الحيوانات، وهذه الأفراد مختلفة في حقيقتها، إذ الماهية الكاملة للإنسان مخالفة للماهية الكاملة للفرس أو الغزال وإن اشتركت هذه الكلليات في جزء الماهية وهي الحيوانية، ولذلك يقال على كل منها حيوان.

ويعرفونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو؟.

وهذا الاستفهام وهو (ما هو؟) يستفهم به عن الماهيات، أي عن العناصر الذاتية، لا العناصر العرضية غير الذاتية، فالعناصر الذاتية هي ما كان داخلا في حقيقة الشيء، كالحيوانية والناطقية بالنسبة إلى الإنسان، والعناصر العرضية هى ما لا يدخل في حقيقة الشيء، ولكنه من صفاته العرضية سواء كانت أعراضاً ملازمة أو مفارقة، كالمشي بالنسبة إلى الحيواق فإنه من الصفات العرضية للحيوان، وكالضحك بالنسبة إلى الإنسان فإنه من صفاته العرضية على ما يقولون.

٢- **النوع**: هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدّد متفق في الحقيقة. مثاله: انسان- فرس- غزال، فكل من هذه الأمثلة هو نوع من الأنواع التي ينقسم إليها الحيوان.

ومفهوم الإنسان يشتمل على كل ماهية هذا الكلي، وهو الحيوان الناطق، ومفهوم الفرس يشتمل على كل ماهية هذا الكلي الذي هو الحيوان المعروف، وكذلك الغزال.

وُيعرّفونه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو؟.

وقد يطلق اسم النوع على بعض ما هو جنس ولكن باعتباره قسماً متميزا بالماهية عن أقسام أخرى ينقسم إليها جنسُ فوقه، مثل: الحيوان والنبات بالنسبة إلى الجسم النامي، فالجسم النامي جنس ينقسم إلى أقسام مختلفة في الحقيقة، كل قسم منها يعتبر بالنسبة إليه نوعاً من أنواعه، ثم هي أجناسٌ لما تحتها من أنواع أخرى.

ويسمى هذا نوعا إضافيا لا حقيقيا؛ لأنه نوعٌ بالإضافة إلى جنس فوقه، وهو في الحقيقة جنس لأنواع تحته.

٣- **الفصل**: هو مفهوم كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في الجنس. مثاله: ناطق، فهو كلي يتناول جزء ماهية الإنسان، وهذا الجزء هو الذي يميز النوع الإنساني عن سائر الأنواع، أما الجزء الآخر من ماهيته وهو الحيوانية فهو الجزء المشترك بينه وبين سائر الأنواع[١].

ويعرفونه بأنه كلي يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته ؟.

٤- **الخاصة**: مفهوم كلي هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها. مثالها: الضاحك اذا أطلق على الإنسان، فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الإنسان كما يقولون، لكنه من الصفات الخاصة بهذا النوع، فليس الضحك الذي هو ظاهرة للتعجب النفسي جزءاً من ماهية الإنسان، لكنه صفة خاصة به دون سائر الأنواع التي يتنوع إليها الحيوان، وضحك القرد قهقهة غير ناتجة عن تعجب، فليس هو كالضحك التعجبي الخاص بالإنسان.

ومثال الخاصة أيضا: قابلية العلم وصنعة الكتابة بالنسبة إلى الإنسان. ويعرفونها بأنها كلية تقالُ على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضيّا.

٥- **العرض العام**: مفهوم كلي هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته وغير الخاصة بها. مثاله: الماشي، إذا أطلق هذا المفهوم على الإنسان، فهو مفهوم كليّ خارجٌ عن ماهية الإنسان، وهو من الصفات التي تعرض له، إلا أن هذه الصفة غير خاصة بهدا النوع، بل هي مشتركة بينه وبين غيره من أنواع الحيوان.

ويعرّفونه بأنه كلي يقالُ على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرَضياً.

وكل من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى قسمين:

أ- فإمّا أن يكون عرضاً لازماً، وهو ما لا ينفك عن الماهية.

ب- وإما أن يكون عرضا مفارقا، وهو ما يقبل الانفكاك عن الماهية...

هذه هي الكليات الخمس، وإذا نظرنا في مختلف الأجناس والأنواع وجدنا أن كل جنس ينقسم إلى أنواع مختلفة في الحقيقة، وأن الجنس قد يكون نوعا لجنس أعلى منه، وأن النوع قد يكون جنسا

---

(١) قال الشنقيطي (ص/٣٥): (وأعلم أن الفصل إنما سمي فصلا؛ لأنه يفصل بين الأنواع المشتركة في الصفات فالإنسان والفرس مثلا يشتركان في الجوهرية والجسمية والنمائية والحساسية ـ فالناطق يفصل الإنسان عن الفرس المشارك له فيما ذكر والصاهل يفصل الفرس عن الإنسان كذلك).

لأنواع تحته، فهو بالإضافة الى ما فوقه نوع، وبالإضافة إلى ما تحته جنس، ونتدرج نزولا حتى نصل إلى أسفل الأنواع، وهو النوع الذي لا يكون جنساً لأنواع تحته، وهذا يسمى نوع الأنواع، ونتدرج صعوداً حتى نصل إلى أعلى الأجناس، وهو الجنس الذي ليس فوقه جنس آخر، ويُسمى جنس الأجناس، وما بينهما متوسطاتٌ، كل واحد منها جنس لما تحته نوعٌ مما فوقه، ثم إن كل جنس عالٍ هو جنس قريب لما تحته مباشرة، وهو جنس بعيد لما دون ذلك، والبُعدُ قد يكون بمرتبة أو أكثر، وكل فصل لنوع عالٍ هو فصل بعيد لنوع دونه؛ لأنه يميزه عن جنس أعلى منهما نوع تمييز.

خلاصة تعريفات:

١- الكلّي: هو الذي لا يمنع نفس تصوّر مفهومه من وقوع الشركة فيه.

٢- الجنس: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟.

٣- النوع: هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو؟.

٤- الفصل: كلى يقال على الشيء في جواب: أيُّ شيء هو في ذاته؟.

٥- الخاصة: كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة قولا عرضيا.

٦- العرض العام: كلي مقول على أفراد حقائق مختلفة قولاً عرضيّا).

قال الشنقيطي (ص/٣٥): (وأعلم أن الجنس والفصل عندهم ذاتيان بلا خلاف، والخاصية والعرض العام عرضيان عندهم بلا خلاف، والنوع فيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ذاتي: بناء على أن كل ما ليس بخارج عن الذات فهو ذاتي.

الثاني – أنه عرضي بناء على أن كل ما لم يدخل في الذات فهو عرضي.

الثالث – وهو أقربها إلى الواقع، أنه ليس بذاتي ولا عرضي؛ لأنه تمام الماهية، فليس جزء منها حتى يكون داخلا ومعلوم أن تمام الماهية لا يمكن خروجه عنها حتى يكون عرضياً).

الحد وأقسامه

الحد لغة: المنع، وسميت الحدود حدودا؛ لأنها تمنع من العود إلى المعصية.

وسمي التعريف حدا؛ لأنه يمنع غير أفراد المعرف من الدخول، ويمنع أفراد المعرف من الخروج.

الحد اصطلاحا هو: الوصف المحيط بموصوفه المميز له عن غيره.

مسألة: قال ابن قدامة: (والحد ينقسم ثلاثة أقسام: حقيقي، ورسمي، ولفظي).

اختار الباجوري في شرحه على السلم أن القسمة ثنائية لا ثلاثية فقال في شرح قول الأخضري:

مُعَرِّفٌ على ثَلاثَةٍ قُسِمْ *** حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

(قوله: (على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثال كقولهم: العلم كالنور، والجهل كالظلمة، والتعريف بالتقسيم كقولهم: العلم تصور أو تصديق، والتحقيق أن كلا منهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم؛ لأنه من التعريف بالخاصة، فإن مشابهة العلم للنور خاصة من خواصه، وكذا مشابهة الجهل للظلمة، وانقسام الشيء إلى أقسامه خاصة من خواصه، وكذلك لفظ القمح مثلا في تعريف البر بأنه القمح، وعلى هذا فالمعرف على قسمين فقط فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية كما فعل المصنف فافهم).

فائدة: شروط المعرِّف

قال الأخضري في شرحه على السلم: (اعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرفات:

. أن يكون جامعاً لأفراد المحدود وهو معنى مطرداً

. ومانعاً من دخول غيره في الحد وهو معنى منعكساً، هذا معناه عند القرافي( ). وقال الغزالي وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء.

. وأن يكون أظهر من المحدود( ) لا أخفى منه ولا مساوٍياً له؛ فالخفي كقولنا ما هو البر فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا المتحرك ما ليس بساكن.

. ويجتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة والمشتركة( ) والمجازية( ) وكل ما فيه إجمال؛ قال الغزالي إلا إذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز. [1]

---

(١) قال الشيخ العثيمين في شرح البيقونية: ومعنى (حدَّه (أي تعريفه، والحدُّ: هو التعريف بالشيء. ويشترط في الحد أ نيكو نمطرد :أي يستوعب كل ما في الشئ، وأ نيكو نمنعكساً :يعني لا يستوعب ما خارج الشئ، يعنيأ نالحدّ يُشترط ألا يخرج عنه شيء من المحـ ود، وألا يدخل فيه شيء من غير المحـ ود

فمثلاً: إذا حددنا الإنسا نكما يقولو ن: أنه حيو ناطق، وهذا الحدُّ يقولو ن: إنّه مطرد، ومنعكس.

فقولنا: (حيو ن) خرج به ما ليس بحيو نكالْجماد .كدة منعكس

وقولنا: (ناطق) خرج به ما ليس بناطق كالبهيم، منعكس برضة، فهذا الحدلآ نّ م لا يدخل فيه شيء من غير المحـ ود لايخرج منه شيء من المحـ ود.

ولو قلنا: إ نالإنسا نحيو نفقط؛ فهذا لا يصح! لماذا؟ لأنه يدخل فيه ما ليس منه، فإننا إذا قلناإ نالإنسا نحيو ن لدخل فيه البهيم والناطق.

وإذا قلنا: إ نالإنسا نحيو ناطق عاقل، فهذا لا يصح أيضاً؛ لأنه يخرج منه بعض أفراد المحـ ود وهو المجنو ن.

مطرد: يعني ادخل الإنسا نسواء كا نعاقلأ وغير عاقل.إذاً فلابد في الحدأ نيكو نمطرداً منعكساً.

(١) كتعريف الغضنفر بأنه الأسدأ والعقار بأنه الخمر.

(١) كتعريف الشمس بأنها عين، ولكن مع القرينة المبينة يجوز فتقول: عين تضيء جميع آفاق الدنيا.

. ولا يجوز أيضا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور؛ قالوا كالعلم لا يقال فيه معرفة المعلوم؛ لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور...

. ويجتنب أيضا في الحدود دخول الحكم؛ لأن التصديق فرع التصور، والتصور فرع الحد فيلزم الدور.

. ولا يجوز أيضاً دخول "أو" في الحقيقي، قال الأصبهاني لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال، وأما في الرسم فجائز[١].[٨]

الحد (الحقيقي)

قوله: **(فالحقيقي هو القول الدال على ماهية الشيء. والماهية ما يصلح جوابا للسؤال بصيغة "ما هو")**.

قال الغزالي في المستصفى (١٣/١): (إن الحاد ينبغي أن يكون بصيرا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية وذلك غامض فلا بد من بيانه فنقول: المعنى إذا نسب إلى المعنى الذي يمكن وصفه به[١]، وجد بالإضافة إلى الموصوف: إما ذاتيا له ويسمى صفة نفس، وإما لازما ويسمى تابعا، وإما عارضا لا يبعد أن ينفصل عنه في الوجود، ولا بد من إتقان هذه النسبة فإنها نافعة في الحد والبرهان جميعا.

أما الذاتي فإني أعني به كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولا لا يتصور فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد والجسمية للفرس والشجر فإن من فهم الشجر فقد فهم جسما مخصوصا فتكون الجسمية داخلة في ذات الشجرية دخولا به قوامها في الوجود والعقل لو قدر عدمها لبطل وجود الشجرية وكذا الفرس ولو قدر خروجها عن الذهن لبطل فهم الشجر والفرس

---

(١) كتعريف البليد بأنه حمار، ولكن يجوز مع القرينة كقولك: حمار يكتب.

٨() الربو م- كمَا سَيَأْتِي إ نشَاء الله - فِيهَا التَّعْرِيف بالخاص والشَّيْء الْوَاحِد يشمل عَلَى خَوَاصّ كَثِيرَة عكس الْحَدّ وَ فأنها لَا تَكُ نالَا بالجنس والْفَصْل.

مثالَه تقَوْل مَا الْانسا ن؟ بالْحَدّ تقَوْل: حَيَوَ نناطق مَن غَيْر (أ و) التشككية . وبالرسم تقَوْل: حَيَوَ نضاحكأ وقابَل للتعلَمأ والْكِتَابَةأ و.. الخ

(١) كوصف السواد بأنه لو ن، والفرس والشجر بأنه جسم. فهذه المعاني التي نسبت للموصوف وجد بالإضافة إلى الموصوف أنها ذاتية، وهكذا تفهم باقي الأمثلة للاز م والعارض كما سيأتي.

من الذهن وما يجري هذا المجرى فلا بد من إدراجه في حد الشيء فمن يحد النبات يلزمه أن يقول جسم نام لا محالة.

وأما اللازم فما لا يفارق الذات البتة ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظل لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس فإن هذا أمر لازم لا يتصور أن يفارق وجوده عند من يعبر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده ولكنه من توابع الذات ولوازمه وليس بذاتي له وأعني به أن فهم حقيقته غير موقوف على فهم ذلك له إذ الغافل عن وقوع الظل يفهم الفرس والنبات بل يفهم الجسم الذي هو أعم منه وإن لم يخطر بباله ذلك وكذلك كون الأرض مخلوقة وصف لازم للأرض لا يتصور مفارقته له ولكن فهم الأرض غير موقوف على فهم كونها مخلوقة فقد يدرك حقيقة الأرض والسماء من لم يدرك بعد أنهما مخلوقتان فإنا نعلم أولا حقيقة الجسم ثم نطلب بالبرهان كونه مخلوقا ولا يمكننا أن نعلم الأرض والسماء ما لم نعلم الجسم.

وأما العارض فأعني به ما ليس من ضرورته أن يلازم بل يتصور مفارقته إما سريعا كحمرة الخجل أو بطيئا كصفرة الذهب وزرقة العين وسواد الزنجي وربما لا يزول في الوجود كزرقة العين ولكن يمكن رفعه في الوهم وأما كون الأرض مخلوقة وكون الجسم الكثيف ذا ظل مانع نور الشمس فإنه ملازم لا تتصور مفارقته ومن مثارات الأغاليط الكثيرة التباس اللازم التابع بالذاتي فإنهما مشتركان في استحالة المفارقة( ) واستقصاء ذلك في هذه المقدمة التي هي كالعلاوة على

---

(٢٠) قال الشنقيطي في آداب البحث والمناظرة(١/ ٣٦- ٣٧): (لا يخفى أنا ذكرنا في الأمثلة الماضية أن الناطق فصل وأنه مميز ذاتي وأنه جزء الماهية الداخل فيها الصادقَ عليها صدقاً ذاتياً وأنا ذكرنا أن الضاحك والكاتب مثلا خاصة ن وأنهما عرضيا ن خارجا ن عن الماهية وليس واحد منهما جزءاً منها ولا داخلا فيها فقد يقول السامع، ما حقيقة الفرق بين الناطق والضاحك حتى صار أحدهما جزءاً من الماهية عندهم والثاني خارجاً عنها.

والجواب أن لهم أجوبة متعددة كثير منها ليس فيه مقنع، وأقربها عند الذهن ثلاثة:

الأول: أن الذاتي هو الموقوف عند المتكلمين بالصفة النفسية وضابطه أنه لا يمكن إدراك حقيقة الماهية دون ه والعرضي يمكن إدراكها بدونه.

الثاني: أن الذاتي لا يعلل والعرضي يعلل.

الثالث: أن الذاتي هو الذي لا تبقى الذات مع توهم رفعه، والعرضي بخلافه وإيضاح الفوارق الثلاثة بالأمثلة كما سيأتي:

كون الذات لا تعقل دون الناطق، ولكن تعقل دون الضاحك والكاتب فقد قالوا لو فرضنا أن عاقلا من العقلاء لم ير الإنسان و لم يتصوره بحال فسأل عنه من يعرفه فإن عرفه له بأنه جسم دخل في التعريف (الحجر) مثلا فإن زاد في التعريف أنه (نام) دخل النبات والشجر. فإن زاد أنه (حساس) دخل الفرس مثلا. فإن زاد أنه (ناطق) مثلا انفصل عن غيره وتميز عن كل ما سواه.

هذا العلم غير ممكن وقد استقصيناه في كتاب معيار العلم فإذا فهمت الفرق بين الذاتي واللازم فلا تورد في الحد الحقيقي إلا الذاتيات وينبغي أن تورد جميع الذاتيات حتى يتصور بها كنه حقيقة الشيء وماهيته وأعني بالماهية ما يصلح أن يقال في جواب ما هو فإن القائل ما هو يطلب حقيقة الشيء فلا يدخل في جوابه إلا الذاتي).

@ فرع الحد الحقيقي ينقسم إلى تام وناقص:

قال الشيخ الميداني في ضوابط المعرفة (ص/٦٣): (الحد التام: وهو ما كان تعريفا للشيء بذكر تمام ذاتياته، أي: بذكر جنسه وفصله القريبين[٢]، أو بما هو مماثل لهما...

والنطق: في الاصطلاح عند المنطقيين (القوة العاقلة المفكرة التي يقتدر بها على إدراك العلوم والآراء) وليس المراد به عندهم الكلام.

فإن قال هو منتصب القامة يمشي على اثنتين دخل الطير فإن زاد (لا ريش له) دخل منتوف الريش من الطيور وساقطه. فإن زاد أنه (ناطق) حصل التمييز والإدراك.

فإن قيل كذلك يحصل التمييز والإدراك فيما لو قال: (أنه ضاحك). أو كاتب لأنه لا يشاركه غيره في الضحك والكتابة.

فالجواب: أن يقول ن الضحك حالة تعرض عند التعجب من أمر بعد أن تتفكر فيه القوة الناطقة والكتابة نقوش على هيئات ومقادير معلومة لا تحصل إلا بتفكير القوة الناطقة، فظهر أن الضحك والكتابة فرعان عن النطق لا يوجدان إلا تبعاً له. ولا يعقل إلا تبعاً له فلم تعقل حقيقة الإنسان دون النطق، بخلاف الضحك، والكتابة، فإن الحقيقة تعقل بدونهما كذا قالوا.

وأما الفرق الثاني: الذي هو كون الذاتي لا يعلل، والعرضي يعلل، فواضح فإنك لا تقول: لم كان الإنسان ذا قوة مفكرة يقتدر بها على إدراك العلوم والآراء تعني النطق ولكن إذا رأيته يضحك أو يكتب شيئاً فإنك قد تقول له ما هو السبب الذي أضحكك وما هو السبب الذي حملك على كتابة هذا الذي كتبت.

وأما الفرق الثالث: الذي هو أن الذاتي لا تبقى الذات مع توهم رفعه أي عدمه فواضح. لأنك لو فرضت خلو حيوان من القوة العاقلة المفكرة التي يقتدر بها على إدراك العلوم والآراء لا يمكن أن يكون ذلك الحيوان إنساناً. ولا يرد على ذلك المعتوه الذي لا عقل له. والمجنون الفاقد العقل بالكلية؛ لأن المراد بكونه ناطقاً أن ذلك هو طبيعته وجبلته التي جبل عليها. ولو زالت عن بعض الأفراد لسبب خاص.

فبهذه الفوارق الثلاثة تعرف الفرق بين الذاتي والعرضي.).

(٢) قال الدكتور النملة: والفصل يتنوع إلى نوعين: النوع الأول: الفصل القريب وهو: المميز للماهية عن مشاركتها في الجنس القريب، وذلك مثل (الناطق، للإنسان، فإن ذلك يميزه عما يشاركه في الحيوان وهو جنسه القريب.

النوع الثاني: الفصل البعيد، وهو: المميز للشيء عما يشاركه في الجنس البعيد مثل: "الحساس"، للإنسان فإن ذلك يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي، وهو جنس بعيد للإنسان.." وإيضاحه أن المدركات الذهنية تنقسم إلى ممكن وواجب ومستحيل، والممكن ينقسم إلى: جوهر وعرض، والجوهر ينقسم إلى: جسم وغير جسم، والجسم ينقسم إلى: نامي وغير

الأمثلة:

أ- كتعريف الإنسان بأنه حيوانٌ ناطق (أي مفكر مدرك للكليات والجزئيات) فالإنسان نوع نريد أن نعرفه بقول يشرح حقيقته، وحقيقته تشتمل على عنصرين ذاتيين فيه هما:

العنصر الأول: جنسه القريب، وجنسه القريب هو الحيوان، أما النامي فهو جنس له بعيد وليس بقريب، وأما الجسم فهو جنس له أبعد بدرجتين، وكلما ابتعدنا فإننا نبتعد عن ذكر تمام ذاتياته في حدود هذا العنصر.

العنصر الثاني: فصله القريب، وفصله القريب هو (ناطق). وباشتراط الفصل القريب يخرج الفصل البعيد له، كحسّاس، فإن (حسّاس) فصلٌ بعيد للإنسان وليس بقريب، إذ هو فصلٌ لجنسه وهو الحيوان، فإذا ذكر في تعريفه فصله البعيد فإنه لا يميزه عن سائر الحيوانات، و إنما يميزه فقط عن الجماد والنبات، لذلك فلا بد من ذكر فصله القريب، حتى يُميّزه تمام تمييز، وبذكر الجنس والفصل القريبين يكون التعريف بتمام ماهية الشيء، أي بتمام ذاتياته.

ب- وكتعريف الإنسان بأنه جسم نامٍ حساس متفكر بالقوة مدرك للكليات والجزئيات.

فقولنا: (جسم نام حساس) هو مثل قولنا (حيوان) وهو تفصيل له، فهو في قوة الجنس القريب، وقولنا: (متفكر بالقوة مدرك للكليات والجزئيات) هو بيان وتفصيل لمعنى (ناطق) ومماثل له فهو في قوة الفصل القريب، بل هو بعبارة مفصلة.

<u>الحد الناقص</u>: وهو ما كان تعريفا للشيء بذكر البعض الذي يفصله عن غيره من ذاتياته.

ويكون ذلك بذكر فصله القريب فقط، أو بذكر فصله القريب مع جنسه البعيد، أو بما هو مماثل لذلك.

الأمثلة:

أ- كتعريف الإنسان بأنه (الناطق) أو (المتفكر بالقوة المدرك للكليات والجزئيات). فهذا هو الفصل القريب للإنسان، أو مماثل له وفي قوته كما سبق.

ب- وكتعريف الإنسان بأنه (نام ناطق) أو (جسم ناطق) فهذان تعريفان للإنسان بفصله القريب وجنسه البعيد، إلا أن الجسم جنس أبعد من نام؛ لأنه أعلى منه).

نامي، والنامي ينقسم إلى حيوان وغير حيوان، والحيوان ينقسم إلى: إنسان وفرس وغزال وغراب و... وأما أقسام الحيوان فهي أصناف وليست أنواع.

@ شروط الحد الحقيقي:

قال الغزالي في "المستصفى" (١/١٧:١٥): (إن ما وقع السؤال عن ماهيته وأردت أن تحده حدا حقيقيا فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقيا إلا بها فإن تركتها سميناه رسميا أو لفظيا ويخرج عن كونه معربا عن حقيقة الشيء ومصورا لكنّه معناه في النفس.

الأولى أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول فإذا قال لك مشيرا إلى ما ينبت من الأرض ما هو فلا بد أن تقول جسم لكن لو اقتصرت عليه لبطل عليك بالحجر فتحتاج إلى الزيادة فتقول نام فتحترز به عما لا ينمو فهذا الاحتراز يسمى فصلا أي فصلت به المحدود عن غيره.

الثانية أن تذكر جميع ذاتياته وإن كانت ألفا ولا تبالي بالتطويل لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص فلا تقول نام جسم بل بالعكس وهذه لو تركتها لتشوش النظم ولم تخرج الحقيقة عن كونها مذكورة مع اضطراب اللفظ فالإنكار عليك في هذا أقل مما في الأول وهو أن تقتصر على الجسم.

الثالثة إنك إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكررا كما تقول مائع شراب أو تقتصر على البعيد فتكون مبعدا كما تقول في حد الخمر جسم مسكر مأخوذ من العنب وإذا ذكرت هذا فقد ذكرت ما هو ذاتي ومطرد ومنعكس لكنه مختل قاصر عن تصوير كنّه حقيقة الخمر بل لو قلت مائع مسكر كان أقرب من الجسم وهو أيضا ضعيف بل ينبغي أن تقول شراب مسكر فإنه الأقرب الأخص ولا تجد بعده جنسا أخص منه فإذا ذكرت الجنس فاطلب بعده الفصل إذ الشراب يتناول سائر الأشربة فاجتهد أن تفصل بالذاتيات إلا إذا عسر عليك ذلك وهو كذلك عسير في أكثر الحدود فاعدل بعد ذكر الجنس إلى اللوازم[٢] واجتهد أن يكون ما ذكرته من اللوازم الظاهرة المعروفة فإن الخفي لا يعرف كما إذا قيل ما الأسد فقلت سبع أبخر ليتميز بالبخر عن الكلب فإن البخر من خواص الأسد لكنه خفي ولو قلت سبع شجاع عريض الأعالي لكانت هذه اللوازم والأعراض أقرب إلى المقصود؛ لأنها أجلى وأكثر ما ترى في الكتب من الحدود رسمية إذ الحقيقية عسرة جدا وقد يسهل درك بعض الذاتيات ويعسر بعضها فإن درك جميع الذاتيات حتى لا يشذ واحد منها عسر والتمييز بين الذاتي واللازم عسر ورعاية الترتيب حتى لا يبتدأ بالأخص قبل الأعم عسر وطلب الجنس الأقرب عسر فإنك ربما تقول في الأسد إنه حيوان

---

٢) قال ابن قدامة في الروضة (١/٣٧): وينبغي أن يفصل بالذاتيات ليكون الحد حقيقيا، فإن عسر ذلك عليك فاعدل إلى اللوازم لكي يصير رسميا.

شجاع ولا يحضرك لفظ السبع فتجمع أنواعا من العُسر وأحسن الرسميات ما وضع فيه الجنس الأقرب وتمم بالخواص المشهورة المعروفة.

الرابعة أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشتركة المترددة واجتهد في الإيجاز ما قدرت وفي طلب اللفظ النص ما أمكنك فإن أعوزك النص وافتقرت إلى الاستعارة فاطلب من الاستعارات ما هو أشد مناسبة للغرض واذكر مرادك للسائل فما كل أمر معقول له عبارة صريحة موضوعة للإنباء عنه ولو طول مطول واستعار مستعير أو أتى بلفظ مشترك وعرف مراده بالتصريح أو عرف بالقرينة فلا ينبغي أن يستعظم صنيعه ويبالغ في ذمه إن كان قد كشف عن الحقيقة بذكر جميع الذاتيات فإنه المقصود وهذه المزايا تحسينات وتزيينات كالأبازير من الطعام المقصود وإنما المتحذلقون يستعظمون مثل ذلك ويستنكرونه غاية الاستنكار لميل طباعهم القاصرة عن المقصود الأصلي إلى الوسائل والرسوم والتوابع... ومن قال حد اللون ما يدرك بحاسة العين على وجه كذا وكذا فلا ينبغي أن ينكر من حيث إن لفظ العين مشترك بين الميزان والشمس والعضو الباصر لأن قرينة الحاسة أذهبت عنه الاحتمال وحصل التفهيم الذي هو مطلوب السؤال واللفظ غير مراد بعينه في الحد الحقيقي إلا عند المرتسم الذي يحوم حول العبارات فيكون اعتراضه عليها وشغفه بها).

سبق الحديث على الحد التام والناقص، والآن نذكر بإذن الله الكلام على باقي الحدود:

قال الشيخ الميداني في "ضوابط المعرفة" (ص/٦٥):

٣- الرسم التامّ. ٤- الرسم الناقص.

وسمي رسماً؛ لأن الرسم في اللغة الأثر( )، والخاصة أثر من آثّار الحقيقة التي تدل عليها وتميّزها عن غيرها.

٣- **الرسم التام**: هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر جنسه القريب مع خاصته اللازمة الشاملة، أي: مع ذكر عرضه اللازم لكل ماصدقاته( ) والخاص به، أو ما هوَ مماثل لذلك وفي قوته. [٢]

٣( ) قال الرازي في مختار الصحاح مادة (ر س م): الرسم الأثر ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالأرض.

٤( ) لفظ (الماصدق) أسم صناعي ماخوذ في الأصل من كلمة (ما) الاستفهامية أو الموصولية، وكلمة (صدق) التي هي فعل ماضٍ من الصدق. إذ كأن يقال مثلا: على ماذا صدق هذا اللفظ؟ فيقال في الجواب: صدق على كذا أو كذا، فاشتقوا من ذلك أو نحتوا كلمة (ماصدق) وعرّفوها بأل التعريف فصاروا يقولون: (الماصدق) ويقصدون به الفرد أو الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ إذ يتحقق فيها مفهومه الذهني. فاللفظ الجزئي يثير في الذهن الصورة والصفات التي نعرفها عما يدل عليه هذا اللفظ، مثل: (مكة- نهر الفرات- عمر بن الخطاب) هذا هو مفهوم اللفظ، أما ماصدقه فهو مكة البلد الحرام نفسه، ونهر الفرات ذاته، وعمر بن الخطاب عينه. انظر ضوابط المعرفة (ص/ ٤٥ - ٦ ٤).

فلا يصح التعريف بالعرض العام، مثل (الماشي) بالنسبة إلى الإنسان، فهو عرض ليس خاصا بالإنسان بل هو عام فيه وفي غيره من الحيوانات. ولا يصحّ التعريف بالخاصة المفارقة غير اللازمة، مثل (الضاحك بالفعل) بالنسبة إلى الإنسان، فالضحك بالفعل من خواص الإنسان المفارقة لا اللازمة، إذ قد يكون بالفعل غير ضاحك بخلاف (الضاحك بالقوة)، فهي خاصة لازمة. ولا يصح التعريف بالخاصة غير الشاملة، مثل (الكاتب) بالنسبة إلى الإنسان، وذلك؛ لأن بعض الناس غير كاتب.

الأمثلة:

أ- كتعريف الإنسان بأنه (الحيوان الضاحك بالقوة) أو بأنه (الجسم النامي الحساس الضاحك بالقوة)، فالحيوان ويماثله الجسم النامي الحسّاس هو الجنس القريب للإنسان، والضاحك بالقوة هو خاصة من خواص الإنسان اللازمة له والشاملة لأفراده.

ب- وكتعريف الحيوان بانه (نام آكل) فالنامي هو الجنس القريب للحيوان، والآكل هو خاصة من خواصه اللازمة له الشاملة لأفراده.

٤- **الرسم الناقص**: هو ما كان تعريفا للشيء بذكر خاصته اللازمة الشاملة وحْدَها، أو مع جنسه البعيد، أو مع عرضه العامّ، أو بذكر عرضيات له تختص جملتها بحقيقته.

الأمثلة:

أ- كتعريف الإنسان بأنه (الضاحك بالقوة) أو (القابل للعلم وصنعة الكتابة) فكل منها بالنسبة الى الإنسان من خواصه اللازمة الشاملة لكل أفراده.

ب- وكتعريف الإنسان بأنه (جسم ضاحكٌ بالقوة) فالجسم جنس بعيد للإنسان، وضاحك بالقوة خاصة لازمة شاملة من خواصه.

ج- وكتعريف الإنسان بأنه (ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة ضحّاك بالطبع) فكل هذه عرضيات تختصُّ جملتها بحقيقة نوع الإنسان.

٥- **التعريف اللفظي**: وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معلوم عند المخاطب، ومرادفُ الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه.

الأمثلة:

أ- كتعريف البر بأنه (القمح).

ب- وكتعريف القسورة بأنه (الأسد).

ج- وكتعريف القُرء بأنه لفظ مشترك بين الحيض والطهر.

٦- **التعريف بالمثال:** وهو تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، ومثالُ الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه.

الأمثلة:

أ- كتعريف الاسم بأنه ما أشبه لفظ زيد ورجل والذي.

ب- وكتعريف الفعل بأنه ما أشبه لفظ سَمِعَ ويقول وخُذْ.

٧- **التعريف بالتقسيم:** وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم اليها، ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه.

الأمثلة:

أ- كتعريف الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف.

ب- وكتعريف العدد بأنه زوج وفرد.

مداخل الخلل في الحدود:

قال الغزالي في محك النظر: (في حصر مداخل الخلل في الحدود: وهي ثلاثة فإنه تارة يدخل من جهة الجنس وتارة من جهة الفصل وتارة من جهة أمر مشترك بينهما.

إما الخلل في الجنس فأن **يؤخذ الفصل بدله** كما يقال في حد العشق أنه إفراط المحبة، وينبغي أن يقال المحبة المفرطة، فالإفراط يفصلها عن سائر أنواع المحبة. ومن ذلك إن **يؤخذ المحل بدل الجنس**، كقولك حد الكرسي أنه خشب يُجلس عليه، والسيف أنه حديد يُقطع به بل ينبغي أن يقال للسيف أنه آلة صناعية من حديد مستطيلة مع تقوس ويقطع بها كذا، فالآلة جنس والحديد محل للصورة لا جنس، وأبعد منه أن **يؤخذ بدل الجنس ما كان والآن ليس بموجود**، كقولك الرماد خشب محترق والولد نطفة مستحيلة، فإن الحديد موجود في السيف في الحال والنطفة والخشب غير موجودين في الولد والرماد. ومن ذلك أن **يؤخذ الجزء بدل الجنس** كما يقدر حد العشرة أنها خمسة وخمسة، ومن ذلك أن **يوضع القوة موضع الملكة**[٥] كما يقال حد العفيف هو الذي يقوى على اجتناب الشهوات واللذات وهو فاسد، بل هو الذي يترك، وإلا فالفاسق أيضاً يقوى على الترك والاجتناب ولا ترك. ومن ذلك أن **توضع اللوازم التي ليست ذاتية بدل الجنس** كالواحد والموجود إذا أخذته في حد الشمس أو الأرض، ومن ذلك أن **يضع النوع مكان الجنس** كقولك الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر.

---

[٥] (ولفظه في المستصفى: أن توضع القدرة موضع المقدور.

وأما من جهة الفصل فبأن يأخذ اللوازم والعرضيات في الاحتراز بدلاً عن الذاتيات وأن لا يورد جميع الفصول.

وأما القوانين المشتركة فمن ذلك **أن تحد الشيء بما هو مساو له في الخفاء أو فرع له**، كقولك العلم ما يعلم به أو العلم ما تكون الذات به عالمة. ومن ذلك **أن يعرف الضد بالضد** فنقول حد العلم ما ليس بظن، ولا شك ولا جهل، وهكذا حتى تحصر الأضداد وحد الزوج ما ليس بفرد فيدور الأمر ولا يحصل به بيان، ومن ذا **أن يوجد المضاف في حد المضاف** وهما متكافئان في الإضافة، كقول القائل حد الأب من له ابن، ثم لا يعجز أن يقول وحد الابن ما له أب بل ينبغي أن يقول الأب حيوان يولد من نطفته حيوان هو من نوعه فهو أب من حيث هو كذلك، ولا يحيله على الابن، فإنهما في الجهل والمعرفة يتساويان. ومن ذلك أن **يؤخذ المعلول في حد العلة** مع أنه لا يحدّ المعلول إلا بأن تدخل العلة في حدّه، كمن يقول حدّ الشمس أنه كوكب يطلع نهاراً فيقال وما حدّ النهار فيلزم أن يقول النهار هو زمان طلوع الشمس إلى غروبها إن أراد الحد الصحيح ولذلك نظائر يكثر إحصاؤها).

البرهان

مدخل:

قال ابن قدامة: (في البرهان وهو الذي يتوصل به إلى العلوم التصديقية المطلوبة بالنظر وهو عبارة عن: أقاويل مخصوصة ألفت تأليفا مخصوصا بشرط يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر، وتسمى هذه الأقاويل: مقدمات، ويتطرق الخلل إلى البرهان من جهة المقدمات تارة، ومن جهة التركيب تارة، ومنهما تارة، على مثال البيت المبني تارة يختل لعوج الحيطان وانخفاض السقف إلى قرب من الأرض وتارة لشعث اللبنات، أو رخاوة الجذوع، وتارة لها جميعا، فمن نظم البرهان يبتدئ أولا بالنظر في الأجزاء المفردة، ثم في المقدمات التي فيها النظم والترتيب، وأقل ما يحصل منه المقدمة مفردان وأقل ما يحصل منه البرهان مقدمتان ثم يجمع المقدمتين فيصوغ منهما برهانا وينظر كيفية الصياغة).

قال الدكتور النملة: " مثاله: أن تقول في بيان البرهان على أن "العالم حادث". العالم متغير وكل متغير حادث إذن: العالم حادث.

فعندنا مقدمتان ونتيجة.

المقدمة الصغرى هي: العالم متغير. المقدمة الكبرى هي كل متغير حادث.

النتيجة هي: العالم حادث. وهو الرأي والنتيجة التي هي مطلوب الناظر بالنظر.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن هذه الأقاويل أو القضايا إذا وضعت في البرهان لاقتباس المطلوب منها سميت مقدمات.

والمقدمات: تكون عقلية. وتكون سمعية- فإن السمع يفيد اليقين كان يكون خبر من يمتنع عليه الكذب كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عيه وسلم وكذلك الإجماع".

قوله: (وأقل ما يحصل منه المقدمة برهانان...) قال ابن بدران: "معناه أنه أقل ما تحصل منه مقدمة معرفتان توضع إحداهما مخبرا عنه والآخر خبرا أو وصفا وبهذا انقسم القياس إلى مقدمتين، وانقسمت كل مقدمة إلى معرفتين، تنسب إحداهما إلى الأخرى وكل مفرد فهو معنى ويدل عليه لا محالة بلفظ، فيجب ضرورة أن ينظر في المعاني المفردة وأقسامها وفي الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها ثم إذا فهمنا اللفظ مفردا والمعنى مفردا ألفنا معنيين وجعلناهما مقدمة وننظر في حكم المقدمة وشرطها ثم نجمع مقدمتين فنصوغ منهما قياسا وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وهكذا القول في كل مركب فإن أجزاء المركب تتقدم على المركب بالضرورة

البرهان

قوله: (واعلم أن دلالة الألفاظ على المعنى تنحصر في المطابقة والتضمن واللزوم).

قال الشنقيطي في آداب البحث والمناظرة (١٢/١): (أما دلالة **المطابقة**: فهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له اللفظ( )، كدلالة الرجل على الإنسان الذكر، والمرأة على[٢] الإنسان الأنثى. وهكذا كدلالات الأسماء على مسمياتها التي وضعت لها، وسميت مطابقة لتطابق الوضع والفهم، فالمفهوم من اللفظ هو عين المعنى الموضوع له اللفظ.

وأما دلالة **التضمن**: فهي دلالة اللفظ على جزء مسماه في ضمن كله، ولا تكون إلا في المعاني المركبة كدلالة الأربعة على الواحد ربعها، وعلى الاثنين نصفها، وعلى الثلاثة ثلاثة أرباعها. فلو سمعت رجلاً قال: عندي أربعة دنانير، فقلت له: أقرضني ديناراً أو دينارين أو ثلاثة فقال لك: لا شيء عندي من ذلك. فقلت له سمعتك تقول إن عندك أربعة دنانير فقال: نعم ولكن لم أقل واحداً أو اثنين أو ثلاثة. فإنك تقول له لفظ الأربعة التي ذكرت يدل على الواحد ربعها وعلى الاثنين نصفها وعلى الثلاثة ثلاثة أرباعها، بدلالة التضمن لأن الجزء يفهم في ضمن الكل.

٦() قال الدكتور النملة: لم نقل: "على جميع ما وضع له لأ ن هذه العبارة تشعر بالتركيب فيل م تخصيص المطابقة بالمركب مع أنها عامة في المفرد والمركب ونحوه فحينئذٍ لا يكو ن التعريف جامعا.

وأما دلالة **الالتزام**: فهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له لزوماً ذهنياً بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللازم كدلالة (الأربعة) على الزوجية. والزوجية في الاصطلاح هي: الانقسام إلى متساويين...).

قوله: (ثم تنقسم الألفاظ الكلية إلى مترادفة ومتباينة ومتواطئة ومشتركة

فالمترادفة: أسماء مختلفة لمسمّى واحد، كالليث والأسد، والعقار والخمر.

فإن كان أحدهما يدل على المسمى مع زيادة لم يكن من المترادفة، كالسيف، والمهنّد، والصارم؛ فإن المهنّد يدل على السيف مع زيادة نسبته إلى الهند، والصارم يدل عليه مع صفة الحدَّة، فخالف إذا مفهومه مفهوم السيف.

والمتباينة: الأسماء المختلفة للمعاني المختلفة، كالسماء والأرض، وهي الأكثر.

وأما المتواطئة: فهي الأسماء المنطلقة على أشياء متغايرة بالعدد، متفقة في المعنى الذي وضع الاسم عليها، كالرجل: ينطلق على زيد، وعمرو، والجسم: ينطلق عليهما وعلى السماء والأرض، لاتفاقهما في معنى الجسمية.

وأما المشتركة: فهي الأسماء المنطلقة على مسميات مختلفة بالحقيقة، كالعين للعضو الناظر، والذهب. وقد يقع على المتضادين: كالجليل، للكبير والصغير، والجون: للأسود والأبيض، والقرء: للحيض والطهر، والشفق: للبياض والحمرة.

وقد يقرب المشترك من المتواطئ، كالحي، يقع على الحيوان والنبات، فيظن أنه من المتواطئ، وهو من المشترك؛ إذ المراد من حياة النبات: الذي يحصل به نماؤه، ومن الحيوان: الذي يحس به ويتحرك بالإرادة، فيسمى هذا مشتبهًا...".

وقد زاد الشيخ الميداني بعض النسب الأخرى في دائرة الألفاظ والمعاني ومنها:

النسبة الثالثة: (العموم والخصوص المطلق) وهي النسبة بين معنىً ومعنىً آخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس، أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه، ومثلهما كمثل دائرتين دائرة كبرى وفي ضمنها دائرة صغرى.

فأحدهما أعمّ مطلقاً من قرينه والآخر أخص مطلقاً ولذلك سميت النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق.

الأمثلة:

أ ـ مثل كلمتي: (حيوان) و(إنسان) فالأول منهما معنى كلي ينطبق على كل أفراد الثاني منهما، فكل إنسان يقال له حيوان، ولكنه ينطبق أيضاً على أفراد لا ينطبق عليها إنسان، كالفرس والغزال والطير وهكذا.

النسبة الرابعة: (العموم والخصوص من وجه) وهي النسبة بين معنىً كلي ومعنىً كلي آخر من جهة انطباق كل منهما على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر؛ وانفراد كل منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر، ومثلهما كمثل دائرتين متلاقيتين في بعض كل منهما، إذ بين دائرتي أفراد كل منهما تطابق من وجه فقط دون وجه آخر.

أ ـ مثل كلمتي: (حيوان) و(أبيضُ) هذان كليان، الأول منهما وهو حيوان ينطبق على كل فرد من أفراد الحيوانات، سواء أكان أبيض أو أحمر أو أسود أو غير ذلك، فهو أعمُّ من (أبيض) بالنظر إلى هذا الوجه، لأن كلمة (أبيض) لا تطلق على حيوان أسود أو أحمر أو غير ذلك مما ليس بأبيض. وأما الثاني منهما وهو (أبيض) فهو ينطبق على كل ما لونه أبيض سواء أكان حيواناً أو جماداً أو نباتاً أو غير ذلك، فهو أعمّ من حيوان باعتبار هذا الوجه، لأن كلمة (حيوان) لا تطلق على أبيض من غير الحيوان، كالوردة البيضاء والسُّكَّر والجبس وما أشبه ذلك. إذن فكلٌّ منهما أعم من جهة وأخص من جهة، فهما يتطابقان في بعض ما صَدَقات كل منهما ويتفارقان في بعض آخر.

النسبة التاسعة: (التخالف) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة إمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما مع اتحاد المكان والزمان، أي: يمكن اجتماعهما معاً في شيء واحد في زمان واحد، ويمكن ارتفاعهما معاً عن شيء واحد في زمان واحد، ويقصد بارتفاعهما انتفاؤهما وعدم وجودهما.

الأمثلة:

أ ـ مثل: (الطول والبياض) فهما متخالفان، والنسبة بينهما هي التخالف، لأنهما قد يجتمعان معاً في شيء واحد في زمان واحد، كشخص طويل أبيض، وقد يرتفعان معاً مع اتحاد المكان والزمان، وذلك في نحو جسم قصير أسود.

ب ـ ومثل: (عالم وفصيح) فهما متخالفان، والنسبة بينهما هي التخالف، لأنهما قد يجتمعان معاً في نحو شخص عالم وفصيح، وقد يرتفعان معاً، وذلك عن مثل شخص جاهل غير فصيح.

النسبة العاشرة: (التضادّ) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة عدم إمكان اجتماعهما ولكن يمكن ارتفاعهما معاً، كل ذلك مع اتحاد المكان والزمان.

أي: لا يمكن اجتماعهما معاً في شيء واحد في زمان واحد، ولكن يمكن ارتفاعهما معاً (أي انتفاؤهما) عن شيء واحد في زمان واحد.

الأمثلة:

أ ـ مثل: (البياض والسواد) فهما معنيان متضادان، والنسبة بينهما هي التضاد، لأنهما لا يجتمعان معاً في مكان واحد في زمان واحد، فلا يكون المكان الواحد بعينه في وقت واحد أبيض وأسود معاً، وحينما نجد شيئاً بعضه أبيض وبعضه أسود، فإنا نقول: قد اختلف المكان، فلم يجتمع البياض والسواد في مكان واحد، ولكن البياض والسواد يمكن ارتفاعهما، أي: انتفاؤهما معاً مع اتحاد المكان والزمان، فقد يكون المكان الواحد بعينه لا أبيض ولا أسود، كأن يكون أحمر أو أصفر أو أزرق مثلاً.

ب ـ ومثل: (الذكورة والأنوثة) فهذان المعنيان متضادان، والنسبة بينهما هي التضاد، لأنهما لا يجتمعان معاً في شيء واحد بحسب العادة والنظام المألوف، فالتضاد بينهما تضادٌ غير عقلي، إنما هو تضاد طبيعي، فلا يكون الشيء الواحد ذكراً وأنثى بآنٍ واحد، ولكنهما قد يرتفعان معاً عن شيء واحد في زمان واحد، كارتفاعهما عن مثل الماء، والحجر، وكارتفاعهما عن الملائكة مثلاً، إذ لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة.

النسبة الحادية عشرة: (التناقض) وهي نسبة بين معنىً ومعنىً آخر من جهة عدم إمكان اجتماعهما معاً وعدم إمكان ارتفاعهما معاً، في شيء واحد وزمان واحد.

أي: هما متعاندان فلا يمكن اجتماعهما في شيء واحد في زمان واحد، ولا يمكن ارتفاعهما معاً عن ذلك الشيء، فلا بد من وجود أحدهما أو ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر.

الأمثلة:

أ ـ مثل: (الوجود والعدم) فهذان المعنيان متناقضان، والنسبة بينهما هي التناقض، لأنهما لا يجتمعان معاً في شيء واحد، ولا يرتفعان معاً عن ذلك الشيء، فالشيء الواحد بالذات إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً. أمّا أن يكون موجوداً ومعدوماً في وقت واحد فهذا من غير الممكن عقلاً، وكذلك لا يمكن أن يكون غير موجود وغير معدوم في وقت واحد، إذن فهما متناقضان متعاندان متى ثبت أحدهما انتفى الآخر، ومتى انتفى أحدهما ثبت الآخر.

ب ـ ومثل: (بصر ولا بصر) فهذان أيضاً معنيان متناقضان، النسبة بينهما هي التناقض، فهما لا يجتمعان معاً في شيء واحد، ولا يرتفعان معاً عن ذلك الشيء، فالشيء الواحد بالذات إما أن يكون بصيراً أو لا بصير، مع اتحاد الجهة والزمان والمكان.

جـ ـ ومثل: (حياة ولا حياة) وهذان المعنيان أيضاً متناقضان، والنسبة بينهما هي التناقض، كالمثال السابق.

ملاحظة:

الأصل في التناقض استعمال حرف السلب في النقيض، كما جاء في المثالين: (بصر ولا بصر) و(حياة ولا حياة) فإذا جئنا بكلمة تؤدي المعنى نفسه دون أن يكون فيها سلب للنقيض، فإن المناطقة يطلقون عليها أنها مساوي النقيض، كما جاء في المثال الأول (الوجود والعدم)، فالنقيضان عندهم هما: (وجود ولا وجود)، وأما كلمة (العدم) فهي عندهم مساوية للنقيض الذي هو (لا وجود).

وذلك لأن التحقق من التناقض إنما يظهر بين الشيء وكل ما سواه، أي: بين الشيء وسلبه.

القضية

قوله: **(والتأليف بين مفردين لا يخلو إما أن ينسب أحدهما إلى الآخر بنفي أو إثبات كقولنا العالم حادث والعالم ليس بقديم يسمي النحويون الأول مبتدأ والثاني خبرا ويسميه الفقهاء حكما**

ومحكوما عليه ويسمى الجميع قضية والقضايا أربع: قضية مخصوصه نحو: زيد عالم، وقضية جزئية نحو: بعض الناس عالم وقضية كلية كقولنا كل جسم متحيز وقضية مهملة كقوله تعالى { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ}...).

تعريف القضية: قال الشيخ الميداني في ضوابط المعرفة (ص/٦٨): (تعريف القضية: الجملة التامة الخبرية تسمى في هذا الفن قضية، أما الجمل الإنشائية كالجمل القائمة على الأمر أو النهي أو إنشاء العقود أو حلها ونحو ذلك فإن المناطقة لا يبحثون فيها؛ لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب أصلا، فلا تحتاج إلى أدلة وحجج تثبت صدقها أو تثبت كذبها... والمناطقة إنما يهمهم بحث الجمل التي تتضمن أحكاما موجبة أو سالبة، وهذه الأحكام عرضة لأن تكون صادقة أو لأن تكون كاذبة، فتحتاج إلى حجج تثبت صدقها إذا كانت في الواقع صادقة، وذلك لمعرفة حقيقتها، أو لإثبات صدقها لخصم لا يسلم به، أو تحتاج إلى حجج تثبت كذبها إذا كانت في الواقع كاذبة، وذلك لمعرفة حقيقتها، أو لإثبات كذبها لخصم لا يسلم به.

وسميت الجملة المشتملة على حكم موجب أو سالب قضيّة؛ لأن القضية مشتقة من القضاء، والقضاء هو الحكم، وظاهر أن كل جملة خبرية لا بد أن تتضمن حكما موجباً أو سالباً).

أنواع القضية:

تنقسم القضية إلى قضية شرطية وقضية حملية.

أولا- القضية الحملية:

⇦ قال الشيخ الميداني (ص/٨١): (القضية الحملية هي التي يكون الحكم فيها قائما على إسناد شيء إلى شيء آخر أو نفيه عنه.

أو هي التي يحكم فيها بعلاقة موجبة أو سالبة بين مُسند ومسندٍ إليه.

الأمثلة:

أ- فقولنا: (الله ربُّنا) قضية حملية؛ لأنها اشتملت على حكم بإسناد وصف الربوبية إلى الله تعالى، أو نقول بعبارة أخرى: انها قد اشتملت على حكم بعلاقة موجبة بين الله تعالى ووصفه بالربوبية.

ب- وقولنا: (الله لا شريك له) قضية حملية؛ لأنها اشتملت على حكم بنفي وجود شريك لله تعالى، أو نقول بعبارة أخرى: إنها قد اشتملت على حكم بعلاقة سالبة بين الله تعالى وبين شريك له.

ج- وقولنا: (سمع الله لمن حمده) قضية حملية؛ لأنها اشتملت على حكم بإسناد سماع قول الحامد إلى الله تعالى.

د- وقولنا: (لا يعلم الناس الغيب) قضية حملية؛ لأنها اشتملت على حكم بنفي علم الغيب عن الناس.

ومن الملاحظ أن المثالين الأولين هما من قبيل الجمل الاسمية، وأما المثالان الأخيران فهما من قبيل الجمل الفعلية.

فالقضية الحملية إذن فيها مسند ومسند اليه بحسب اصطلاح النحاة، أو محكوم به ومحكوم عليه بحسب اصطلاح البلاغيين، وأما في اصطلاح المناطقة فالمسند إليه هو (الموضوع) سواء أكان مبتدأً أو فاعلاً أو ما هو قائم مقام أحدهما، والمسند هو (المحمول) سواء أكان خبراً أو فعلاً أو ما هو قائم مقام أحدهما.

وسبب هده التسمية أن المناطقة يلاحظون أن المسند إليه يوضع أولا في التصور ثم يحمل عليه المسند، فسموا المسند اليه موضوعاً والمسند محمولًا وسموا القضية كلها (قضية حملية) نسبة إلى معنى الحمل الموجب أو السالب الذي يجري فيها، أما النسبة بين الموضوع والمحمول فهي الرابطة الملاحظة في الذهن، وأما في الكلام فيدل عليها دال ما، وهو إما أن يكون مجرد الاقتران اللفظي، كقولنا: (جاء موسى) وإما أن يكون حركة إعراب ظاهرة، كقولنا: (جاء محمد) وإما أن يستخدم للدلالة عليها ضمير الفصل، وهو رابط غير زماني، كقولنا: (الله هو ربنا) أو فعل الكون، وهو رابط زماني، كقولنا: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)).

⇦ قال الشنقيطي (٤١/١): (ضابط القضية الحملية أمران:

الأول: أنها ينحل طرفاها إلى مفردين أو ما في قوة المفردين.

الثاني: أن الحكم فيها ليس معلقاً على شيء.

ومثالها: زيد قائم، وعمرو جالس، والإنسان حيوان، ونحو ذلك. فإن كل واحد من هذه الأمثلة ينحل طرفاه إلى مفردين وليس الحكم فيها معلقاً.

وما في قوة المفرد ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الموضوع مفرداً والمحمول جملة في قوة المفرد، كقولك: زيد قائم أبوه؛ لأن قائم أبوه في قوة قائم الأب. وقولك: خير الذكر لا إله إلا الله. فإنه في قوة خير الذكر كلمة لا إله إلا الله.

الثاني: عكسه وهو أن يكون الموضوع جملة في قوة المفرد والمحمول مفرداً كقولك لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة.

الثالث: أن يكون كل من الموضوع والمحمول جملة في قوة المفرد، كقولك: "زيد عالم نقيض زيد ليس بعالم"؛ لأنه في قوة: "قضية زيد عالم نقيض قضية زيد ليس بعالم".

فتحصل أن الأقسام أربعة: مفردان كزيد قائم، وأقسام ما في قوة المفرد الثلاثة المذكورة بأمثلتها آنفا وسميت حملية للحكم بمحمولها على أفراد موضوعها.

الشرطية: وأما القضية الشرطية فضابطها أمران:

الأول: أن ينحل طرفاها إلى جملتين أعني أنه إن أزيلت أداة الربط في المتصلة أو أداة العناد في المنفصلة بين طرفيها يصير كل من طرفيها أعني مقدمها وتاليها جملة مستقلة.

والثاني: أن الحكم فيها معلق. فقولك مثلا: "لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً"، قضية شرطية متصلة؛ لأنك لو أزلت أداة الربط بين مقدمها وهو الطرف المقترن بلو، وبين تاليها، وهو الطرف المقترن باللام في المثال المذكور، ونعني بأداة الربط لفظ (لو) واللام: صار المقدم: كانت الشمس طالعة وهي قضية حملية؛ لأنها مبتدأ وخبر دخل عليها فعل ناسخ: كان، التالي: النهار موجود وهو قضية حملية؛ لأنه مبتدأ وخبر مع أن الحكم بوجود النهار معلق على طلوع الشمس، وكل قضية كان الحكم فيها معلقاً كانت ينحل طرفاها إلى جملتين فهي القضية الشرطية...)

الكم والكيف في القضايا:

⇦ وقال الشيخ الميداني (ص/٦٩): (يقصد بالكم في القضية مقدار الأفراد التي ينطبق عليها الحكم الذي تشتمل عليه. ويقصد بالكيف في القضية حال النسبة فيها هل هي موجبة؟ أو سالبة؟ أي: هل هط مثبتة أو منفية؟.

وكل قضية لا بد أن يتعلق الحكم فيها بمقدار ما من الأفراد؟ واحدا فما فوق، معينا أو غير معين، ولا بد أيضاً أن تكون النسبة فيها موجبة أو سالبة. إذن فمن عوارض القضايا الكم والكيف.

أقسام القضايا باعتبار الكمّ:

ثم إذا نظرنا إلى جانب الكم في القضايا وجدنا أن المحكوم عليه فيها إما أن يكون معيناً مخصوصاً غير قابل للشركة، وفي هذه الحالة تسمى القضية: (شخصية) وتسمى: (مخصوصة) – نحو: زيد عالم –.

وإما أن يكون كليا غير معين، أي: قابلا للشركة المفتوحة دون تحديد، وعندئذٍ فله احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يكون مسورا بسورٍ كلّي[٢]، أي: مقترنا بما يدل على أن الحكم فيها يشمل جميع أفراد الكلي؟ وفي هذه الحالة تسمى القضية (كُلِّية) – كقولنا كل جسم متحيز –. والكلّية لدى التحقيق هي في قوة المخصوصة، أو نقول: إن المخصوصة هي في قوة الكلّية، وذلك لأن انطباق الحكم على كل الأفراد في القضية الكلية بقوة تكرير الحكم ونسبته إلى كل فرد بخصوصه، وذلك بعدد الأفراد مهما كثرت.

الثاني: أن يكون مسوراً بسور غير كُلِّي، أي: مقترناً بما يدل على أن الحكم يشمل بعض أفراد الكلِّي فقط دون تعيين لأفراد هذا البعض، وربما يكون البعض هو الأكثر في عدد الأفراد من البعض الذي لا يشمله الحكم، وحينما يكون المحكوم عليه مسورا بسور غير كلِّي تسمى القضية (جزئية) – نحو: بعض الناس عالم –.

الثالث: أن يكون غير مسور بأي سور، أي: غير مقترن بما يدلُّ على شمول الحكم لكل الأفراد أو لبعض الأفراد من غير تعيين، وفي هذه الحالة تسمى القضية (مهملة) – كقوله تعالى { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْر} – ...

فالقضايا إذن أربع:

١– الشخصية = المخصوصة. ٢– الكُلية.

٣– الجزئية. ٤– المهملة.

أقسام القضايا باعتبار الكيف:

وإذا نظرنا الى جانب الكيف في القضايا وجدنا أن النسب فيها إما أن تكون موجبة، وذلك إذا كانت هذه النسب خالية عن أدوات السلب (النفي).

---

(٢)يستعمل المناطقة للألفاظ الدالة على الإحاطة الكلية أو الإحاطة الجزئية لفظ: السور، أخذا من سور البلد، والسور في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها إيجاباً أو سلباً وأقسامه أربعة:

لأ ول: سور كلي إيجابي ويأتي ألفاظ منها: كل وعامة وجميع وقاطبة وكافة، ونحوهم.

الثاني: سور كلي سلبي نحو لا شيء ولا واحد، ونحوهما.

الثالث: سور جزئي ايجابي، نحو: بعض، قسم، فريق، طائفة...

الرابع: سور جزئي سلبي، ويجمع فيها بين سور جزئي وأداة من أداة النفي، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، ليس بعض الحيوان إنسان. وراجع الشنقيطي(١/ ٤٩)، وضوابط المعرفة (ص/ ٣ ٧).

وإما أن تكلون سالبة، وذلك إذا كانت هذه النِّسب منفية بتسليط أداة من أدوات السلب عليها، فهي إذن باعتبار الكيف قسمان:

١- موجبة. ٢- سالبة.

أقسام القضايا باعتبار الكمّ والكيف معا:

وحينما نلاحظ أقسام القضايا باعتبار الكمّ- وهي الأقسام الأربعة التي أوضحناها- ونضمّ اليها قسمي الكيف نجد أن القضايا قد ارتقت أقسامها إلى ثمانية؛ لأن كل قسم من أقسامها باعتبار الكم ينقسم إلى قسميها باعتبار الكيف، أو نقول بعبارة أخرى: إن كل قسم من قسميها باعتبار الكيف ينقسم الى أقسامها الأربعة باعتبار الكم...

وبالرجوع الى أقسام القضايا باعتبار الكمّ والكيف معا نلاحظ أن القضية الحملية تنقسم إلى ثمانية أقسام، وفيما يلي بيانها مع أمثلتها:

١- مخصوصة موجبة: وهي التي يكون موضوعها معيّنا وتكون النسبة فيها موجبة، مثل: (محمد رسول الله- يؤذن بلال بليل- روى الشيخان صحاح الأحاديث- الخلفاء الراشدون الأربعة خيرة أصحاب رسول الله- الحرمان الشريفان تشد الرحال إليهما).

هذه الأمثلة هي من قسم القضايا الحملية المخصوصة الموجبة.

٢- مخصوصة سالبة: وهي التي يكون موضوعها معيناً وتكون النسبة فيها سالبة، مثل:

(مسيلِمة ليس برسول- لا ينفع الحجر ولا يضر - وما أنت بتابع قبلتهم - ذلك الكتاب لا ريب فيه).

٣- كلية موجبة: وهي التي يكون موضوعها كُلّيا مسورا بسور كُلّي وتكون النسبة فيها موجبة، مثل: (كل من عليها فانٍ - كل نفس ذائقة الموت- كل نفس بما كسبت رهينة- كل شيء عنده بمقدار- وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه- كل بني آدم خطاء- ووُفِّيت كل نفس ما عملت).

٤- كلية سالبة: وهي التي يكون موضوعها كليّا مسوّراً بسور كلِّي وتكون النسبة فيها سالبة، مثل: لا شيء من الحجر بإنسان- لا شريك لله- ما اتخذ الله من ولد - ولم يكن له صاحبة- لا تأخذه سنة ولا نوم- لا غالب لكم اليوم من الناس).

٥- جزئية موجبة: وهي التي يكون موضوعها كليّا مسورا بسور جزئي وتكون النسبة فيها موجبة، مثل: (بعض الحيوان إنسان- فريق في الجنة- وفريق في السعير - ورفع بعضكم فوق بعض درجات- فمنهم من يمشي على بطنه- ومنهم من يمشي على رجلين- ومنهم من يمشي على

أربع- ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك- ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً- وقليل من عبادي الشكور).

٦- جزئية سالبة: وهي التي يكون موضوعها كليا مسوراً بسور جزئي وتكون النسبة فيها سالبة، مثل: (بعض الحيوان ليس بإنسان- ولكن أكثر الناس لا يشكرون- وما بعضهم بتابع قبلة بعض- ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك "أي: بعض أهل الكتاب لا أمانة له " - وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين).

٧- مهملة موجبة: وهي التي يكون موضوعها كليا غير مقترن لا بسور كلي ولا بسور جزئي، وتكون النسبة فيها موجبة، وهي كما سبق في قوة الجزئية الموجبة، مثل: (الإنسان يأكل لحوم البقر " فهي في قوة: بعض الإنسان يأكل لحوم البقر"- الرجال أقوى على الحرب من النساء "فهي في قوة: بعض الرجال أقوى على الحرب من النساء"- سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها- إن الناس قد جمعوا لكم) ولا بد من ملاحظة أن (ال) في الرجال وفي السفهاء وفي الناس هي للجنس لا للاستغراق، ولذلك فهي لا تفيد العموم، فالقضية إذن مهملة من السور فهي في قوة الجزئية، ومثل قوله تعالى: {وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم }.

٨- مهملة سالبة: وهي التي يكون موضوعها كلياً غير مقترن لا بسور كلي ولا بسور جزئي، وتكون النسبة فيها سالبة، وهي في قوة الجزئية السالبة، مثل: (الناس لا يركبون البقر "فهذه القضية المهملة في قوة قولنا: بعض الناس لا يركبون البقر"- لا يغرق القادرون على السباحة "فهي في قوة قولنا: بعض القادرين على السباحة لا يغرقون") وذلك لأن (أل) في الناس وفي القادرين ليست للاستغراق، فالقضية إذن مهملة من السور فهي في قوة الجزئية. ومثل قوله تعالى: {لا يسام الإنسان من دعاء الخير}.

<u>توطئة:</u>

قال الشيخ الميداني (ص/٧٨: ١٠١) ما ملخصه: (تنقسم القضايا باعتبار الإضافة القائمة بين حدودها إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

١- القضية الحملية. ٢- القضية الشرطية المتصلة. ٣- القضية الشرطية المنفصلة.

وذلك لأن الحكم الدي تشتمل عليه الجملة الخبرية (القضيّة) له ثلاثة وجوه:

<u>الوجه الأول:</u>

أن يكون الحكم في القضية قائما على مجرد نسبة شيء إلى شيء آخر أو نفي هذه النسبة بينهما؟ مثل: زيد إنسان- زيد ليس بحجر- نزل المطر - لم تغرب الشمس...

وكل قضية (أي: جملة خبرية) من هذا القبيل تسمى: (قضية حملية) وذلك لأن الإضافة فيها قائمة على فكرة حمل أحد حديها على الأخر.

الوجه الثاني:

أن يكون الحكم في القضية مرتبطا ارتباطا شرطيا بحكم آخر، أو يشتمل الحكم فيها على نفي هذا الارتباط الشرطى، أي: فالحكم فيها لا يقتصر على مجرد نسبة شيء إلى شيء آخر أو نفي هذه النسبة بينهما، وإنما يشتمل على إثبات الارتباط بين حكمين في قضيتين أو نفي الارتباط بينهما، وهدا الارتباط الشرطي يدل عليه في الكلام أداة من أدوات الشرط، وبعد هذا الارتباط الشرطي تصير القضيتان قضية واحدة. مثل:

١- اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

٢- ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود.

ففي المثال الأول نجد الحكم بإثبات ارتباط وجود النهار بأن تكون الشمس طالعة، وهو ارتباط شرطي بين حكم موجب وحكم موجب آخر، وذلك لوجود اللزوم بين الحكمين، إذن فالحكم فيها بعد الارتباط لا يقطع بوجود النهار، ولكن يقطع بوجوده إذا كانت الشمس طالعة، فتعطي القضية حكما إيجابياً بالترابط بين الحكمين الذين اشتملت عليهما.

وفي المثال الثاني نجد الحكم بنفي ارتباط عدم وجود النهار بأن تكون الشمس طالعة، وهو نفي لارتباط شرطي بين حكم سالب وحكم آخر موجب، وذلك لأن عدم وجود النهار لا يلازم ولا يصاحب كون الشمس طالعة، بل العكس هو الصحيح، إذن فالحكم فيها يسلب الارتباط الشرطى بين الحكمين الذين اشتملت عليهما.

وكل قضية (أي: جملة خبرية) من هذا القبيل تسمى: (قضية شرطيةً متصلة) وذلك لأن الإضافة فيها قائمة على فكرة الارتباط الشرطي المتصل بين حديها. وإذا تأملنا في هذه القضية الشرطية وجدنا أنها في الأصل هي قضيتان منفكتان: (الشمس طالعة- النهار موجود) وهاتان القضيتان المنفكتان هما حمليتان، ولكن قد لا يكون غرض المتكلم أن يقول: (إن النهار موجود فعلا) وإنما يكون غرضه أن يكشف الاتصال بين طلوع الشمس ووجود النهار، فيعلق الحكم بوجود النهار على الحكم بطلوع الشمس، ويصدر بذلك حكما شرطيا.

الوجه الثالث:

أن يكون الحكم في القضية متردداً بين احتمالين فاكثر، وحينما يلاحظ من يريد إصدار الحكم انحصار التردد بين عدد من الوجوه أو الاحتمالات فإنه يعبر عن ذلك بمثل قوله: إما أن يكون الأمر كذا وإما أن يكون الأمر كذا، أي: لا يخلو عن واحد منهما أو لا يخلو عنهما، مثل:

١- إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فرداً.

٢- جليس السوء أما أن يغويك وإما أن يوقعك في التهمة.

٣- إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن تكون غاربة.

وإذا حللنا الحكم في القضايا التي من هذا القبيل وجدناه يرجع من جهة المعنى إلى قضيتين شرطيتين فأكثر.

فقولنا: (إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا) ينحل من جهة المعنى الى ما يلي:

إذا كان العدد زوجاً فهو غير فرد. وإذا كان العدد فرداً فهو غير زوج.

وإذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد. وإذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج.

إذن فهذه القضية من جهة المعنى بقوة أربع قضايا شرطية متصلة.

وقولنا: (جليس السوء إما أن يغويك وإما أن يوقعك في التهمة) ينحل من جهة المعنى إلى ما يلي: (ذا لم يُغوك جليس السوء أوقعك في التهمة. وإذا لم يوقعك في التهمة أغواك. أي: ولا يخلو الأمر عن واحد منهما وربما يجتمع الأمران.

وقولنا: (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن تكون غاربة) ينحل من جهة المعنى إلى ما يلي:

إذا كانت طالعة فهي غير غاربة. واذا كانت غاربة فهي غير طالعة.

أي: فلا يجتمع الأمران، ولكن قد يخلو الحال عنهما، وذلك بان تكون مكسوفة أو محجوبة بالسحاب.

وكل قضية من هذا القبيل تسمى: (قضية شرطية منفصلة) وذلك لأن الإضافة فيها قائمة على فكرة الانفصال في الصيغة بين حكمين فأكثر، وبتحليلها ترجع إلى عدد من القضايا الشرطية المتصلة.

خلاصة الوجوه:

بهذا التحليل لهذه القضايا الثلاث يتضح لنا:

أن القضية الحملية تشتمل على حكم بين شيئين دون ارتباط بحكم آخر، فهى بسيطة.

وأن القضية الشرطية المتصلة تشتمل على حكم بين شيئين مرتبط بحكم آخر، فهي مركبة تركيبا متوسطا.

وأن القضية الشرطية المنفصلة تشتمل على حكم مترددٍ بين شيئين فاكثر، وهى تنحل من جهة المعنى الى شرطيتين متصلتين فأكثر، فهي مركبة تركيباً أعلى. وفيما يلي شرح هذه القضايا الثلاث وبيان أقسام كل منها:

- وقد سبق الكلام على القضية الحملية فيما سبق-.

<u>شرح القضية الشرطية المتصلة:</u>

القضية الشرطية المتصلة هي التي يكون الحكم فيها قائما على إثبات الارتباط الشرطي أو نفيه بين حكم وحكم آخر.

أو نفول: هي التي تشتمل على حكم بإثبات أو نفي ارتباط شرطي بين حكم وحكم آخر.

فالتي فيها إثبات الارتباط الشرطي موجبة والتي فيها نفي الارتباط الشرطي سالبة.

وأدوات الشرط التي تعقد الارتباط كثيرة، منها الأدوات التالية: (إذا- لو- مهما- كلما- لولا- إن- متى- حيثما) وهكذا إلى سائر الأدوات التي تفيد الارتباط الشرطي بين قضيتين، مما هو معروف في اللغة، سواء أكانت الأداة عاملة عند النحاة أو غير عاملة...

وظاهر أن القضية الشرطية المتصلة تشتمل على جزءين:

١- الجزء الأول منهما هو الحكم المعلق به.

٢- الجزء الثاني منهما هو الحكم المتعلق.

والتعليق إما أن يكون مثبتا فتكون القضية موجبة، وإما أن يكون سالبأ (منفياً) فتكون القضية سالبة.

وقد اصطلح المناطقة على أن يسموا الجزء الأول (مقدّماً) ويسموا الجزء الثاني (تالياً)...

وظاهر أن سبب تسمية هذه القضية (شرطية متصلة) وجود التعليق الشرطي فيها على وجه الاتصال كما رأينا، لا على وجه الانفصال والتعاند كما في الشرطية المنفصلة التي سياتي بيانها...

أقسام الشرطية المتصلة:

إضافة الى أقسام القضية العامة التي تشترك فيها الحملية والمتصلة والمنفصلة، لا بد أن نلاحظ في الشرطية المتصلة أن ربط التالى بالمقدم فيها له حالتان:

١- فإما أن يكون لوجود علاقة في الواقع بينهما.

٢-وإما أن لا يكون لوجود علاقة في الواقع بينهما، وإنما اتفق في الواقع أن يحدث هذا التصاحب.

فإذا كان الربط لوجود علاقة في الواقع بينهما توجب ذلك فالمناطقة يسمونها (لزومية).

وإذا كان الربط لمجرد أنه حصل التصاحب بينهما اتفاقا فالمناطقة يسمونها (اتفاقية).

وبهدا يصير لدينا في القضية الشرطية المتصلة قسمان:

الأول: اللزومية. الثاني: الاتفاقية.

فإذا أضفنا هذين القسمين الى الأقسام العامة الثمانية التي تنقسم إليها القضايا ولاحظنا أن كل واحد منها يعرض لكل من اللزومية والاتفاقية، وضح لدينا أن الأقسام لا بد أن ترتقي إلى ستة عشر، لزومية، واتفاقية، وكل منهما ذو ثمانية أقسام.

شرح المتصلة اللزومية:

قلنا: إن اللزومية هي القضية التي يكون الربط فيها قائما على وجود علاقة بين المقدم والتالي توجب ذلك.

وبالبحث يتكشف لنا أن العلاقات التي توجب الربط، أي: ربط التالي بالمقدم متعددة، منها العلاقات التالية:

العلاقة الأولى: أن يكون المقدم سبباً في التالي، مثل: إذا مرت الرياح الباردة على السحاب المثقل ببخار الماء نزل المطر.

فالمقدم هنا في هذه القضية سبب ينشأ عنه رجوع البخار عن حالة التبخر الى حالة الكثافة والسيولة بسب التبريد، وعندئذ يتقاطر. فالقضية إذن لزومية.

العلاقة الثانية: أن يكون المقدم مسبباً عن التالي، مثل: إذا نزل المطر فقد برد جو السحاب الذي كان يحمله.

فالتالي هنا وهو برودة السحاب هو السبب والمقدم مسبب عنه، فربط التالي بالمقدم كان لوجود علاقة مسببيّة بينهما توجب ذلك في الواقع. فالقضية إذن لزومية.

العلاقة الثالثة: أن يكون المقدّم علة للتالي، مثل: إذا كانت الطائرة تطير في الجو فإن ركابها يتحركون وفق حركتها.

فالمقدم هنا علة لوجود التالي؛ لأن المحمول على شيء لا بد أن يتحرك وفق حركته، وذلك بمقتضى العلة العقلية، فربط التالي بالمقدم كان لوجود علاقة بينهما توجب ذلك في الواقع. فالقضية إذن لزومية.

العلاقة الرابعة: أن يكون المقدم معلولا للتالي، مثل: إذا كان ركاب الطائرة يسيرون في الجو بسرعة مئة ميل في الساعة فلا بد أن الطائرة التي هم فيها تسير بسرعة مئة ميل في الساعة.

فربط التالي هنا بالمقدم على أساس أن المقدم معلول والتالي علة في حصوله، والمعلول مرتبط عقلا بعلته. فالقضية إذن لزومية.

العلاقة الخامسة: أن يكون ربط التالي بالمقدم على أساس وجود التضايف العقلي بينهما، والتضايف بين شيئين هو ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً في أساس معنييهما، ولا يتحقق أحدهما إلا بتحقق الأخر منهما.

كارتباط معنى الأبوّة بمعنى البنوة، إذ لا تفهم الأبوّة ما لم تفهم البنوّة، ولا تتحقق الأبوة إلا بتحقق البنوة، وكذلك العكس.

وكارتباط معنى الكل بالجزء، فلا يفهم معنى الكل ما لم يفهم معنى الجزء ولا يتحقق الكل ما لم يتحقق الجز وكذلك العكس.

وكارتباط معنى الأكبر بمعنى الأصغر، فلا يفهم معنى الأكبر ما لم يفهم معنى الأصغر، ولا يتحقق كون الشيء أكبر من شيء آخر ما لم يتحقق كون ذلك الشيء أصغر منه، وكذلك العكس.
وهكذا إلى سائر المعاني المتضايفة.

ومن أمثلة المتصلة اللزومية التي تكون العلاقة فيها قائمة على التضايف مايلي:

أ- إذا كلانت عائشة بنتا لأبي بكر الصديق فأبو بكر أب لها.

ب- اذا كان أبو بكر أبا لعائشة فعائشة بنت له.

ج- إذا كانت زبيدة زوجة لهارون الرشيد فهو زوج لها.

د- إذا كان المسجد الحرام أكبر من مسجد بني أمية في دمشق فمسجد بني أمية أصغر من المسجد الحرام.

هـ- إذا كانت يد الإنسان جزءاً من جسمه فجسمه كل يشتمل على اليد وغيرها.

وظاهر أن هذه الأمثلة هي من قبيل القضايا الشرطية اللزومية؛ لأن العلاقة بين المقدم والتالي فيها قائمة على التضايف، وظاهر أيضا أنها قضايا موجبة، فإذا أردنا أن نصوغ أمثلة لقضية شرطية لزومية سالبة أمكننا أن نقول:

أ- ليس البتة إذا كانت اليد متحركة فالسوار الذي فيها ساكن.

ب- ليس البتة إذا كانت الأمطار تهطل من السحاب فدرجة الحرارة في السحاب مرتفعة.

ج- ليس البتة إذا كانت درجة الحرارة في الماء فوق الصفر فالماء متجمد.

د- ليس البتة إذا كانت الطائرة لا تتحرك فركابها فيها يسيرون بسرعة مئة ميل في الساعة.

هـ- ليس البتة إذا كان المغيرة ليس أبا للوليد فالوليد ابن له.

شرح المتصلة الاتفاقية:

علمنا مما سبق أن الاتفاقية هي التي يكون الربط فيها غير قائم على وجود علاقة بين المقدم والتالي توجب الربط، وإنما هو قائم على مجرد حصول تصاحب اتفاقي بين المقدم والتالي.

ويمثل المناطفة للاتفاقية بقولهم: إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق.

وظاهر أنه لا علاقة مطلقا بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار، حتى يستلزم أحدهما الأخر، ولكن حصل في الواقع على وجه الاتفاق أن الأمرين قد وجدا في الكون، فالتصاحب بينهما في الوجود قائم.

ونستطيع أن نمثل للاتفاقية بأمثلة كثيرة وفيما يلي طائفة منها:

أ- إذا كانت الجبال ذات ارتفاع في الأرض فالمياه الجارية تجري من المرتفعات إلى المنخفضات.

ب- إذا كان أبو حنيفة فقيها مجتهدا فعمر بن أبي ربيعة شاعر.

ب- إذا كان حذيفة بن اليمان صاحب سر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأبو عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة.

د- إذا كان الذئب يفترس بأنيابه فالثور ينطح بقرنيه...

فظاهر أن هده الأمثلة قضايا شرطية ولكن ليس بين المقدم والتالي فيها علاقة توجب الربط، وإنما حصل الربط الكلامي فيها لحصول التصاحب الاتفاقي بين المقدم والتالي، وظاهر أيضاً أن كل هذه الأمثلة هي من قبيل القضايا الاتفاقية الموجبة.

وأما أمثلة السالبة الاتفاقية القائمة على نفي الاقتران والتصاحب، ففيما يلي طائفة منها:

أ- ليس متفقا إذا كان أبو حنيفة فقيهاً مجتهداً فالبحتري فقيه مجتهد.

ب- ليس دائما متفقا إذا كان الرجل صالح الأبوين فهو صالح تقي.

ج- ليس دائماً إذا كان الرجل منحدرا من أصل عربي فهو يحسن الكلام بالعربية...

والسلب في هذه الأمثلة إنما صح لأن التصاحب الاتفاقي بين المقدم والتالي فيها لم يحصل، بل الدي حصل هو خلافه.

شرح الشرطية المنفصلة:

ونستطيع أن نستخلص تعريفا للقضية الشرطية المنفصلة من البيان السابق لها فنقول: هي التي يكون الحكم فيها قائما على الترديد بين نسبتين فأكثر أو على نفي هذا الترديد.

أو هي التي يحكم فيها بتنافي نسبتين فأكثر أو عدم تنافيهما.

فالتي تشتمل على إثبات الترديد أو التنافي بين نسبتين فأكثر هي قضية موجبة والتي تشتمل على نفي الترديد أو التنافي المذكور هي قضية سالبة.

والأداة التي تستعمل كثيراً للدلالة على الترديد أو التنافي بين نسبتين فأكثر هو حرف (إما) وقد يستعمل حرف (أو) وقد يستعمل غير ذلك، والمهم عند المنطقي هو تأدية المعنى بأي تعبير كان...

أقسام الشرطية المنفصلة:

إضافة إلى أقسام القضية العامة التي تشترك فيها الحملية والمتصلة والمنفصلة، وإضافة إلى قسمي اللزومية والاتفاقية اللذين تشترك فيهما الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة، فإن الشرطية المنفصلة تنفرد أيضا بأنها تنقسم الى ثلاثة أقسام أخرى، وهي:

القسم الأول: الحقيقية، وهي مانعة الجمع والخلوّ معا، أي: هي التي يمتنع اجتماع النسب المرددة فيها، ويمتنع الخلو عن واحد منها، أو هي التي يدعي المتكلم ذلك فيها.

وتكون عرضة لاحتمالات الأقسام كلها التي تنقسم إليها الشرطية المتصلة.

الأمثلة:

أ- إما أن يكون الشيء موجودا وإما أن يكون معدوما.

ب- الجسم إما أن يكون متحركا وإما أن يكون ساكنا.

ج- ارتفاع الشجرة في الجو إما أن يكون أكثر من ارتفاع ذراعين، وإما أن يكون مساويا له، وإما أن يكون أقل منه.

د- درجة الحرارة إما أن تكون صفرا أو فوق الصفر أو دون الصفر.

وبقليل من التأمل نلاحظ أن هذه القضايا الشرطية المنفصلة تتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أحكامها موجبة مترددة بين نسبتين فأكثر.

الأمر الثاني: يمتنع أن تجتمع في الواقع النسب المتنافية فيها، فلا يكون الشيء الواحد موجوداً ومعدوما في آن واحد، ولا يكون الجسم الواحد متحركا أو ساكنا في آن واحد، ولا يكون ارتفاع الشجرة في الجو أكثر من طول ذراعين وأقل منه ومساوياً له في وقت واحد، ولا تكون درجة حرارة الشيء الواحد صفراً وفوق الصفر وأقل من الصفر في وقت واحد.

الأمر الثالث: يمتنع أن يخلو الواقع عن واحد من النسب المتنافية فيها.

فهي إذن موجبة مانعة جمع ومانعة خلوّ.

ومن أمثلة الحقيقية الموجبة قول الله تعالى في شأن الإنسان: (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً).

إذ لا يجتمع الأمران فيكون شاكرا وكفورا معا، ولا يخلو الإنسان بعد هدايته السبيل من أن يكون واحدا منهما، فهو إما شاكر وإما كفور لا غير.

ومن أمثلة الحقيقية السالبة ما يلي:

أ- ليس البتة إما أن يكون الأصمعي محدثا أو عالما بالفلك.

فهذه قضية سالبة، نُفي فيها منع الجمع ومنع الخلو، إذ من الممكن أن يكون الأصمعي محدثا وعالما بالفلك معا فليس الجمع بينهما ممنوعا، ومن الممكن أن يكون غير محدث وغير عالم بالفلك معا.

ب- ليس البتة إما أن تكون هذه الدابة فرسا أو بيضاء أو مقطوعة الأذن.

فهذه القضية سالبة، نفي فيها منع الجمع ومنع الخلو، وذلك لأن الدابة المشار إليها من الممكن أن تكون فرسا وبيضاء ومقطوعة الأذن، ومن الممكن أن تكون غير فرس وغير بيضاء وغير مقطوعة الأذن.

القسم الثاني: مانعة الجمع فقط، أي: هي التي يمتنع في الواقع اجتماع النسَب المرددة فيها، ولكن لا يمتنع الخلو عنها جميعا، أو هي التي يدّعي المتكلم ذلك فيها.

وتكون عرضة لاحتمالات الأقسام كلها التي تنقسم اليها الشرطية المتصلة.

الأمثلة:

أ- هذه السبّورة إما أن تكون كلها سوداء وإما أن تكون كلها خضراء.

فهده قضية شرطية منفصلة موجبة مانعة جمع فقط، وذلك لأنه لا يمكن أن يجتمع الأمران المرددان فيها، فإذا كانت كلها سوداء فلا يمكن أن تكون كلها خضراء، ولكن قد يخلو الواقع عنهما معا فتكون مثلا حمراء أو صفراء أو غير ذلك من الألوان أو ملونة بعدد من الألوان.

ب- القمر إما أن يكون أكبر من الأرض أو مساويا لها.

هذه أيضا منفصلة موجبة مانعة جمع فقط، وذلك لأنه لا يمكن أن يجتمع الأمران المرددان فيها، وهما أن يكون القمر أكبر من الأرض ومساويا لها معا، ولكن قد يخلو الأمر عنهما معا فيكون أصغر من الأرض كما هو الواقع.

ج- ليس الناطق إما أن يكون غير غزال أو غير فرس، فهذه شرطية منفصلة سالبة، نفت ادعاء منع الجمع، ولم تنف ادعاء منع الخلو، وذلك لأن الناطق فعلا هو غير غزال وغير فرس فقد اجتمع الأمران معا، أما الخلو عنهما معا وهو أن يكون غزالا وفرسا فهي لا تنفي منعه؛ لأنه ممنوع في الحقيقة والواقع.

القسم الثالث: مانعة الخلو فقط، أي: هي التي يمتنع في الواقع الخلو عن واحد من النسب المرددة فيها، ولكن لا يمتنع اجتماعها معا، أو هي التي يدعي المتكلم ذلك فيها. وتكون عرضة لاحتمالات الأقسام كلها التي تنقسم إليها الشرطية المتصلة.

الأمثلة:

أ- مثل الجليس الصالح كحامل المسك: إما أن يُحذِيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة.

فهذه شرطية منفصلة موجبة مانعة خلو فقط، وذلك لأن حامل المسك الذي تجالسه قد يحذيك (أي: يمنحك من مسكه) وتبتاع منه وتجد منه ريحا طيبة، كل هذه الثلاثة قد تجتمع، فهي ليست مانعة جمع، ولكن الأمر لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة، إذ أقل ما في الأمر أن تفوح منه رائحة المسك الذي يحمله فيستمتع بها جليسه، فهي اذن مانعة خلو فقط.

ب- مثل جليس السوء كنافخ الكير (وهو الحدّاد القائم بصنعته فعلا) إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحاً منتنة.

فهذه أيضاً شرطية منفصلة موجبة مانعة خلو فقط، وذلك؛ لأن نافخ الكير الذي تجالسه قد يحرق ثيابك وتجد مع ذلك منه ريحا منتنة، فهي إذن ليست مانعة جمع، ولكن الأمر لا يخلو من واحد منهما،

فإن من يجلس عند حدّادٍ ينفخ في كيره ويضرب على مَحمْى حديده، إن لم يحرق من شظاياه ثيابه وجد الرائحة المنتنة التي يمتلئ بها حانوته.

ج- ومثال السالبة الشرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط، أن نقول: ليس البتة إما أن يكون القمر والأرض متساويين أو القمر أكبر من الأرض.

فهذه منفصلة سالبة، تنفي منع الخلو فقط، ولا تنفي منع الجمع، وذلك لأنه لا يجتمع في الواقع الأمران المرددان فيها، فلا يكونان متساويين مع كون القمر أكبر من الأرض، ولكن ادعاء منع الخلو هو الذي توجه السلب في القضية عليه، إذ قد يكون القمر أصغر من الأرض كما هو الواقع فعلا، إذن فالسلب في قضيتنا هذه مسلط على منع الخلو فقط. فهي إذن شرطية منفصلة سالبة مانعة خلوّ فقط.

أضرب البرهان وأقسامه

قال ابن قدامة: (وقد ذكرنا أن البرهان مقدمتان يتولد منهما نتيجة...) وقد تحذف احداهما، قال الدكتور النملة: (قد تحذف إحدى مقدمتي الدليل وهو البرهان للعلم بها وهي إما الصغرى أو الكبرى.

مثال ما إذا كانت الصغرى محذوفة قولنا: (الوضوء يحتاج إلى النية؛ لأن كل عبادة تحتاج إليها) فهنا حذفت الصغرى وهي: "الوضوء عبادة".

مثال ما إذا كانت الكبرى محذوفة أن يقال: (الوضوء لا يصح بدون النية؛ لأن الوضوء عبادة) فهنا حذفت المقدمة الكبرى وهي: "وكل عبادة لا تصح بدون النية").

قال ابن قدامة: (والبرهان على خمسة أضرب: <u>الأول</u> – قولنا كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام فيلزم منه أن كل نبيذ حرام ضرورة متى سلمت المقدمتان إذ كل عقل صدق بالمقدمتين صدق بالنتيجة متى أحضرهما في الذهن ووجه دلالته أنا جعلنا السكر صفة للنبيذ ثم حكمنا على الصفة بالتحريم فبالضرورة يدخل الموصوف فيه ولو بطل قولنا النبيذ حرام مع كونه مسكرا بطل قولنا كل مسكر حرام، ثم اعلم أن كل واحدة من المقدمتين تشتمل على جزئين مبتدأ وخبر فتصير أجزاء البرهان أربعة أمور منها واحد مكرر في المقدمتين فيعود إلى ثلاثة إذ لو بقيت أربعة لم تشترك المقدمتان في شيء واحد مثل قولنا: النبيذ مسكر والمغصوب مضمون لم ترتبط إحداهما بالأخرى، ويسمى المكرر علة، فإنه لو قيل لك: لم حرمت النبيذ؟ قلت: لأنه مسكر، ويسمى ما جرى مجرى النبيذ محكوما عليه، وما جرى مجرى الحرام حكما، وما يشتمل على المحكوم عليه المقدمة الأولى وما يشتمل على الحكم المقدمة الثانية. <u>ولهذا الضرب شرطان</u>: أحدهما- أن تكون الأولى مثبتة ولو كانت نافية لم تنتج. والثاني- أن تكون الثانية كلية ليدخل فيها المحكوم عليه بسبب عمومها فلو قلت النبيذ مسكر وبعض المسكر حرام لم يلزم تحريم النبيذ).

وعبارة الغزالي في "المستصفى" : البرهان عبارة عن مقدمتين معلومتين تؤلف تأليفا مخصوصا بشرط مخصوص، فيتولد بينهما نتيجة، وليس يتحد نمطه بل يرجع إلى ثلاثة أنواع مختلفة المأخذ والبقايا ترجع إليها.

النمط الأول ثلاثة أضرب: مثال الأول قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث، فلزم أن كل جسم حادث. ومن الفقه قولنا كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام، فلزم أن كل نبيذ حرام. فهاتان مقدمتان إذا سلمتا على هذا الوجه لزم بالضرورة تحريم النبيذ، فإن كانت المقدمات قطعية سميناها برهانا، وإن كانت مسلمة سميناها قياسا جدليا، وإن كانت مظنونة سميناها قياسا فقهيا. وسيأتي الفرق بين اليقين والظن إذا ذكرنا أصل القياس، فإن كل مقدمة أصل، فإذا ازدوج أصلان حصلت النتيجة وعادة الفقهاء في مثل هذا النظم أنهم يقولون: النبيذ مسكر فكان حراما قياسا على الخمر، وهذا لا تنقطع المطالبة عنه ما لم يرد إلى النظم الذي ذكرناه، فإن رد إلى هذا النظم ولم يكن مسلما فلا تلزم النتيجة إلا بإقامة الدليل حتى يثبت كونه مسكرا إن نوزع فيه بالحس والتجربة، وكون المسكر حراما بالخبر وهو قوله – صلى الله عليه وسلم – «كل مسكر حرام» وقد ذكرنا في كتاب أساس القياس أن تسمية هذا قياسا تجوز، فإن حاصله راجع إلى ازدواج خصوص تحت عموم.

وإذا فهمت صورة هذا النظم فاعلم أن في هذا البرهان مقدمتين إحداهما قولنا كل نبيذ مسكر، والأخرى قولنا كل مسكر حرام وكل مقدمة تشتمل على جزأين مبتدأ وخبر، المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، فيكون مجموع أجزاء البرهان أربعة أمور إلا أن أمرا واحدا يتكرر في المقدمتين فيعود إلى ثلاثة أجزاء بالضرورة، لأنها لو بقيت أربعة لم تشترك المقدمتان في شيء واحد وبطل الازدواج بينهما فلا تتولد النتيجة، فإنك إذا قلت: النبيذ مسكر، ثم لم تتعرض في المقدمة الثانية لا للنبيذ ولا للمسكر لكن قلت: والمغصوب مضمون أو العالم حادث، فلا ترتبط إحداهما بالأخرى، فبالضرورة ينبغي أن تكرر الأجزاء الأربعة فلنصطلح على تسمية المتكرر " علة " وهو الذي يمكن أن يقترن بقولك " لأن " في جواب المطالبة " بلم " فإنه إذا قيل لك: لم قلت إن النبيذ حرام قلت لأنه مسكر، ولا تقول لأنه نبيذ، ولا تقول لأنه حرام، فما يقترن به " لأن " هو العلة.

ولنسم ما يجري مجرى النبيذ محكوما عليه وما يجري مجرى الحرام حكما، فإنا في النتيجة نقول: فالنبيذ حرام. ولنشتق للمقدمتين اسمين منهما لا من العلة؛ لأن العلة متكررة فيهما، فنسمي المقدمة المشتملة على المحكوم المقدمة الأولى وهي قولنا كل نبيذ مسكر، والمشتملة على الحكم المقدمة الثانية وهي قولنا كل مسكر حرام، أخذا من النتيجة، فإنا نقول: فكل نبيذ حرام، فتذكر النبيذ أولا ثم الحرام، وغرض هذه التسمية سهولة التعريف عند التفصيل والتحقيق.

ومهما كانت المقدمات معلومة كان البرهان قطعيا، وإن كانت مظنونة كان فقهيا، وإن كانت ممنوعة فلا بد من إثباتها، وأما بعد تسليمها فلا يمكن الشك في النتيجة أصلا بل كل عاقل صدق بالمقدمتين فهو مضطر إلى التصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال. وحاصل وجه الدلالة في هذا النظم أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف؛ لأنا إذا قلنا: النبيذ مسكر، جعلنا المسكر وصفا، فإذا حكمنا على كل مسكر بأنه حرام فقد حكمنا على الوصف، فبالضرورة يدخل الموصوف فيه فإنه إن بطل قولنا النبيذ حرام مع كونه مسكرا بطل قولنا كل مسكر حرام إذا ظهر لنا مسكر ليس بحرام.

وهذا الضرب له شرطان في كونه منتجا: شرط في المقدمة الأولى وهو أن تكون مثبتة، فإن كانت نافية لم تنتج لأنك إذا نفيت شيئا عن شيء لم يكن الحكم على النفي حكما على المنفي عنه، فإنك إذا قلت: لا خل واحد مسكر وكل مسكر حرام، لم يلزم منه حكم في الخل إذا وقعت المباينة بين المسكر والخل، فحكمك على المسكر بالنفي والإثبات لا يتعدى إلى الخل الشرط الثاني في المقدمة الثانية: وهو أن تكون عامة كلية حتى يدخل المحكوم عليه بسبب عمومها فيها، فإنك إذا قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي، لم يلزم منه كون السفرجل ربويا إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفرجل.

نعم إذا قلت وكل مطعوم ربوي لزم في السفرجل، ويثبت ذلك بعموم الخبر. فإن قلت: فبماذا يفارق هذا الضرب الضربين الآخرين بعده؟ فاعلم أن العلة إما أن توضع محكوما عليها في المقدمتين، أو محكوما بها في المقدمتين، أو توضع حكما في إحداهما محكومة في الأخرى، وهذا الأخير هو النظم الأول، والثاني والثالث لا يتضحان غاية الاتضاح إلا بالرد إليه فلذلك قدمنا ذكره".

قوله: (<u>الضرب الثاني</u> – أن تكون العلة حكما في المقدمتين، كقولنا: لا يقتل المسلم بالكافر؛ لأن الكافر غير مكافئ وكل من يقتل به مكافئ، فهنا ثلاث معان: مكافيء، ويقتل به، والثالث الكافر، والمكرر: المكافئ، فهو العلة وهو الحكم في المقدمة الأولى، وخاصية هذا النظم أنه لا ينتج إلا قضية نافية. <u>ولهذا الضرب شرطان</u>: أحدهما– أن تختلف المقدمتان في النفي والإثبات، والثاني– أن تكون الثانية كلية).

<u>تمهيد وتوطئة:</u>

<u>العكس البسيط (المستوي) في القضايا</u>[٢]:

قال الغزالي في معيار العلم (اعلم أنا نعني بالعكس إن يجعل المحمول من القضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق بحاله، فإن لم يبق الصدق سمي انقلابا لا انعكاسا).

---

(٢) انظر ضوابط المعرفة (ص/ ١٧٧: ١٨٤)

١- القضية الشخصية التي يكون محمولها (في الحملية) أو تاليها (في الشرطية) شخصيا أيضا تنعكس مثل نفسها تماماً كمّاً وكيفاً، أي تنعكس شخصية موجبة إن كانت موجبة وسالبة إن كانت سالبة.

أمثلة من الحمليات:

مثال شخصية م: أبو حفص هو عمر (تنعكس) عمر هو أبو حفص.

مثال شخصية س: خارجة ليس هو عمراً (تنعكس) عمر ليس هو خارجة.

أمثلة من الشرطيات:

مثال شخصية م: إذا كان الخليفة الثاني أبا حفص فهو عمر. (تنعكس): إذا كان الخليفة الثاني عمر فهو أبو حفص.

مثال شخصية س: ليس البتة إذا كان القتيل خارجة فهو عمر. (تنعكس) ليس البتة إذا كان القتيل عمرا فهو خارجة.

٢- القضايا الموجبة كلها تنعكس إلى موجبات جزئية، سواء أكانت كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية (عدا شخصية الحدّين).

الأمثلة من الحمليات:

مثال: ك م: كل إنسان حيوان. (تنعكس) ج م: بعض الحيوان إنسان.

مثال: ج م: بعض النبات مأكول. (تنعكس) ج م: بعض المأكول نبات.

مثال: مهملة م: الطائر هو حيوان. (تنعكس) ج م: بعض الحيوان هو طائر.

مثال: شخصية م: الإمام الشافعي فقيه مجتهد. (تنعكس) ج م: من الفقهاء المجتهدين الإمام الشافعي.

الأمثلة من الشرطيات المتصلة:

مثال: ك م: كلما اعتصم المسلمون بحبل الله تولاهم الله ونصرهم. (تنعكس) ج م: قد يكون إذا ولى الله المسلمين ونصرهم فقد اعتصموا بحبل الله.

مثال: ج م: قد يكون إذا حافظ المسلم على صلاته انتهى عن الفحشاء والمنكر. (تنعكس): ج م: قد يكون إذا انتهى المسلم عن الفحشاء والمنكر فقد حافظ على صلاته.

مثال: مهملة م: إذا أكل الجائع خبزا شبع. (تنعكس) ج م: قد يكون إذا شبع الجائع فقد أكل خبزا.

مثال: شخصية م: إذا جاءني سعيد إلى داري علمته العربية (تنعكس) ج م: قد أكون إذا علمت سعيدا العربية فقد جاءني إلى داري.

٣- السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية، وكذلك السالبة الشخصية التي لا يكون محمولها شخصياً أيضا تنعكس سالبة كلية.

أمثلة من الحمليات:

مثال: ك س: لا أحد من المسلمين يجحد رسالة محمد.(تنعكس) ك س: لا أحد ممن يحجد رسالة محمد هو من المسلمين.

مثال ك س: لا شيء من الزنى هو مباح (تنعكس) ك س: لا شيء مباح هو من الزنى.

مثال: شخصية س: خالد ليس بجبان. (تنعكس) ك س: لا أحد من الجبناء هو خالد.

أمثلة من الشرطيات المتصلة:

مثال: ك س: ليس ألبتة إذا كان الإنسان خطيبا كان أبكم.(تنعكس) ك س: ليس ألبتة إذا كان الإنسان أبكم كان خطيبا.

مثال: ك س: ليس ألبتة إذا كانت الآلهة متعددة فنظام الكون مستمر.(تنعكس) ك س: ليس ألبتة إذا كان نظام الكون مستمرا فالآلهة متعددة.

مثال: شخصية س: ليس ألبتة لو كان أسامة جبانا لكان قائدا منتصرا.(تنعكس) ك س: ليس ألبتة لو كان القادة منتصرين لكانوا جبناء.

٤- السالبة الجزئية (ومثلها السالبة المهملة) لا تقبل عكسا صحيحا على أية صورة من الصور.

ولنمتحن ذلك بالتطبيق.

فلو عكسنا جزئية سالبة إلى مثلها أو إلى سالبة لما أنتج عكسا صحيحا كما في المثال التالي:

الأصل: ج س: بعض الحيوان ليس بإنسان. (صادقة).

(العكس) ج س: بعض الإنسان ليس بحيوان. (كاذبة).

أو: ك س: لا شيء من الإنسان بحيوان. (كاذبة).

إما عكسها إلى موجبة جزئية فهو غير وارد أصلا؛ لأن من شرط العكس المحافظة على الكيف.

٥- **لا يجري عكس صحيح في القضايا الشرطية المنفصلة**؛ لأنها قاصرة فلا تنعكس عكسا صحيحا (ومثلها السالبة المهملة).

الحاجة إلى معرفة العكس:

قد تمس حاجة الباحث الناظر إلى معرفة عكس القضية، وما يقتضيه هذا العكس، للاستدلال المباشر، ولأن بعض الأقيسة يظهر وجه إنتاجها بالعكس، ولأنه قد ينتج القياس شيئا ومطلوبنا عكسه، فنستدل من العكس على إثبات المطلوب.

ولنعد الآن إلى الضرب الثاني:

قال الغزالي في محك النظر: (النظم الثاني: من نظم القياس أن تكون العلة، أعني المعنى المتكرر في المقدمتين حكماً في المقدمتين، أعني أن يكون خبراً فيهما ولا يكون مبتدأ في أحدهما خبراً في الآخر، ولا مبتدأً فيهما جميعاً،... وينبغي أن يرد إلى النظم الأول بعكس المقدمة النافية... فنقول مثلاً الأجسام ليست أزلية، إذ كل جسم مؤلف، ولا أزلي واحد مؤلف، فيلزم منه لا جسم واحد أزلي، إذ صار المؤلف ثابتاً للجسم مسلوباً عن الأزلي ولا يبقى بين الأزلي والجسم ارتباط الخبر والمخبر. وتفصيله بأن تنعكس المقدمة النافية فإنها نافية عامة، وقد قدّمنا أن النافية العامة تنعكس مثل نفسها فإذا صدق قولنا ولا أزلي واحد مؤلف صدق قولنا ولا مؤلف واحد أزلي وهو عكسه، فنضيف إليه قولنا وكل جسم مؤلف فيعود إلى النظم الاول، فيكون وجه دلالته ولزوم نتيجته ما سبق. وخاصية هذا النظم أنه لا ينتج إلا القضية النافية، أما الإثبات فلا...)

قال الدكتور النملة: (وهذا الضرب لا ينتج إلا بعد رده إلى الشكل الأول وذلك إما بعكس كبراه أو بعكس صغراه وجعلها كبرى ثم نعكس النتيجة .. مثل قولنا: "كل غائب ليس بمعلوم الصفة وكل ما يصح بيعه معلوم الصفة) والنتيجة تكون بعكس المقدمة الصغرى وجعلها كبرى بأن نقول: "كل ما يصح بيعه معلوم الصفة، وكل معلوم الصفة ليس بغائب " فالنتيجة تكون: "كل ما يصح بيعه ليس بغائب" فتنعكس فتكون: "كل غائب لا يصح بيعه".

قوله: (<u>الضرب الثالث</u>- أن تكون العلة مبتدأ بها في المقدمتين وتسميه الفقهاء نقضا وينتج نتيجة جزئية كقولنا كل سواد عرض وكل سواد لون فيلزم فيه أن بعض العرض لون ومن الفقه كل بر مطعوم وكل بر ربوي فيلزم منه أن بعض المطعوم ربوي).

قال الغزالي في محك النظر بعد أن ذكر المثالين السابقين: (وأما تفصيل تفهيمه فهو بأن تعكس المقدمة التي ذكرناها أولاً وهو قولنا كل بُر مطعوم، وقد ذكرنا أن المثبتة العامة تنعكس مثبتة خاصة، فإن صدق قولنا كل بُر مطعوم صدق قولنا بعض المطعوم بُر فتبقى المقدمة الثانية، وهو أن كل بُر ربوي ويرجع إلى النظم الأول، إذ يصير المطعوم الذي هو المتكرر مبتدأ في إحدى المقدمتين خبراً في الأخرى، وشرط الإنتاج في هذا النظم أن تكون المقدمة الأولى التي فيها المحكوم عليه مثبتة ولا تكون نافية كما شرطنا ذلك في النظم الأول، فان كانت نافية لم تلزم النتيجة ولا يضر أن تكون خاصة، والذي يشترك فيه كل نظم أمران أحدهما أنه لا بد أن يكون في جملة المقدمتين قضية عامة فلا تلزم نتيجة من خاصتين البتة. والثاني أن يكون فيهما مثبتة فلا تلزم نتيجة من نافيتين قط).

قوله: (<u>الضرب الرابع</u>- التلازم... <u>الضرب الخامس</u>- السبر والتقسيم...)

وقد سبق وأن تكلمنا على الشرطي المتصل (التلازم)، وعلى الشرطي المنفصل (السبر والتقسيم).

وتبقى الكلام على برهان العلة وبرهان الدلالة والاستقراء، وسوف يأتي بإذن الله الكلام عليهم تفصيليا في دروس أصول الفقه يسر الله لنا ولكم الخير.

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك.